



جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

أثر سياسة الصرف على السياسة النقدية

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تحت إشراف (الأستاذ)

أ-صديقي عبد الكريم

من إعداد الطالبتين

- طالبي هودة
- وايني الزهرة.

نوقشت يوم 30 جوان 2020 أمام لجنة المناقشة التالية

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيساً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	د-مدياني محمد
مشرفاً	جامعة أدرار	أستاذ مساعد "أ"	أ-صديقي عبد الكريم
ممتحناً	جامعة أدرار	أستاذ مساعد "أ"	أ-بن العارية أحمد

الموسم الجامعي 2019/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ مَرَّ بِمَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِيهَا شَيْئًا
فَعَلَيْكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿يرفعُ اللهُ الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير﴾
صدق الله العظيم سورة المجادلة الآية رقم (11)

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على خير الأنام "سيدنا محمد عليه أفضل السلام"
إلى من أدين له بحياتي إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيئ طريقتي إلى من أكن له مشاعر
التقدير والإحترام والعرفان "أبي" أطال الله في عمره أدامه الله تاجاً فوق رؤوسنا.

إلى أعلى ما أملك في هذه الدنيا إلى من كان سبب لوجودي على هذه الأرض، إلى من وضعت الجنة
تحت أقدامها والتي أرجو قد أكون نلت رضاها "أمي الغالية" أطال الله في عمرها

إلى كل أفراد العائلة وأخص بالذكر أخواتي "يمينة - سميرة - ذهبية" وإلى حفيدة وفرحة البيت الأولى
الصغيرة "هديات"

إلى صديقي ورفيقة دربي وأختي "طالبي هدى"

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا وإلى كل
الأصدقاء وزملاء الدراسة وخاصة دفعة 2019-2020

الزهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ربي أوزعني أن شكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني

برحمتك في عبادك الصالحين﴾ .سورة النمل الآية (19)

اهدي هذا العمل المتواضع الى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي ، الى من علمني كيف اصمد
امام أمواج البحر الثائرة ، الى من اعطاني بلا حدود ، الى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به ، الى
من تمنيت البنس الذي قصده وقع عليا والبلاء الذي اصابه تخطاه إليا ، الى من تمنيت ان يكون
بجانبي في هته اللحظة الى من رحل وترك ضيقا في صدري وضلما في نهاري ، والذي العزيز الذي
ادعو الله ان يسكنه الفردوس الاعلى ويتغمد روحه برحمته،

إلى رمز الوفاء وفيض السخاء و جود العطاء عند البلاء امي الغالية بارك الله لها في عمرها
وحفظها من كل بلاء .

الى كافة العائلة كل باسمه ، وأوجه تحية خاصة الى كل من (مبروكة - ط) ، (وسيلة - ع) ، (عبد
الرحمان - م) و(أمين - ب) ، الذين كانوا لي سندا في انجاز هذا العمل

كما لأنسى رفيقة دربي وشريكة افكاري صديقتي وزميلتي في العمل وايني زهرة

هودة



شكر و عرفان

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا البحث الذي عسى أن يمثل فائدة لغيرنا و لا يسعنا الا أن نشكره على توفيقه لنا و أن نذكر أهل الفضل علينا بعد الله ووالدينا على كل جميل و حسن صنيع. و الصلاة و السلام على أبر الخلق محمد عليه الصلاة و السلام القائل من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أسدى إليكم معروفا فكافنوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له.

ليس ثم تعبير أقوى تأثيرا من كلمة الشكر نقولها اعترافا بالجميل ،حيث نتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى (الاستاذ المشرف صديقي عبد الكريم) على توجيهاته و نصائحه القيمة التي أفادتنا في إثراء معارفنا العلمية ، بارك الله فيه و جعلها في ميزان حسناته ، كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذة الكلية عامة و القسم خاصة كما نهدي هذا العمل المتواضع لجميع الأحبة في الله و الأحباب بشكل خاص ، كما لا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر و أقر الإمتنان إلى كل من ساهم بالعمل بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل و أثناء إعداد هذا العمل.

الى جميع إخواننا الكل باسمه إلى جميع الزملاء في القسم إلى من جمعنا بهم القدر في الحياة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الآية القرآنية
	الإهداء
	الشكر
I-II	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الرموز والإختصارات
أ- د	مقدمة
الفصل الأول : الأدبيات النظرية لسياسة الصرف والسياسة النقدية	
6	تمهيد الفصل الأول
7	المبحث الأول : سياسة الصرف والسياسة النقدية (أسس ومفاهيم)
7	المطلب الأول : الأدبيات النظرية لسياسة الصرف
7	الفرع الأول : تعريف سياسة الصرف
8	الفرع الثاني : أهداف سياسة الصرف
9	المطلب الثاني : مدخل للسياسة النقدية
9	الفرع الأول : تعريف السياسة النقدية
10	الفرع الثاني : أهداف السياسة النقدية
14	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية وسياسة الصرف
15	الفرع الأول : علاقة سعر الصرف بالعرض النقدي
17	الفرع الثاني : علاقة سعر الصرف بمعدل الفائدة
18	الفرع الثالث : علاقة سعر الصرف بمعدلات التضخم
19	المبحث الثاني :الدراسات السابقة في الموضوع
19	المطلب الأول : الدراسات العربية والأجنبية
19	الفرع الأول : الدراسات العربية
21	الفرع الثاني :الدراسات الأجنبية
22	المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
24	خلاصة الفصل الأول

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: تحليل وقياس أثر سياسة الصرف على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	
26	تمهيد الفصل الثاني
27	المبحث الأول: التحليل الوصفي لسياسة الصرف السياسية النقدية في الجزائر (1990-2019)
27	المطلب الأول: مسار سياسة الصرف في الجزائر (1990-2019)
33	المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر (1990-2019)
38	المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على المتغيرات النقدية في الجزائر
39	المطلب الأول: الأسس النظرية للنموذج
39	الفرع الأول: تقديم نموذج الدراسة الإنحدار الخطي البسيط (التعريف، الفرضيات)
42	الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى العادية (التعريف والخصائص)
43	المطلب الثاني: عرض النتائج ومناقشتها
43	الفرع الأول: عرض نتائج الدراسة
46	الفرع الثاني: تحليل نتائج الدراسة
51	خلاصة الفصل
53	خاتمة
57	قائمة المصادر والمراجع
65	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أثر السياسة النقدية على العرض النقدي	15
2	فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت	16
3	أثر السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة	17
4	تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (1986-1991)	28
5	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2001-2019)	32
6	تطور الكتلة النقدية M2 للفترة (1993-2000)	34
7	تطور سعر الفائدة ومعدل التضخم للفترة (1990-2001)	34
8	تطور المؤشرات النقدية للفترة (2005-2009)	36
9	تطور نسب المؤشرات النقدية للفترة (2015-2019)	38
10	نتائج تقدير النموذج الأول M2	44
11	نتائج تقدير النموذج الثاني INF	45
12	نتائج تقدير النموذج الثالث IR	46
13	الإختبارات التشخيصية لبواقي النموذج الأول M2	48
14	الإختبارات التشخيصية لبواقي النموذج الثاني INF	49
15	الإختبارات التشخيصية لبواقي النموذج الثالث IR	49

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
08	الحلقة الفاضلة للعملة القوية	الشكل رقم (1)
29	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-1991)	الشكل رقم (2)
30	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-1995)	الشكل رقم (3)
35	تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة (2004-2001)	الشكل رقم (4)
37	تطور نسب المؤشرات المالية خلال الفترة (2014-2010)	الشكل رقم (5)

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز/الإختصار	المعنى
EXR	سعر الصرف الإسمي
M2	الكتلة النقدية
INF	التضخم
IR	معدل الفائدة
β	المعامل بيتا
ε	المتغير العشوائي
Prob	الإحتمال
OLS	طريقة المربعات الصغرى
R^2	معامل التحديد
Adj_ R^2	معامل التحديد المصحح
F	احصائية فيشر
D-W	احصائية درين واتسون



توطئة

يعبر الإقتصاد بشكل عام على الحالة المالية لأي دولة ، إضافة الى كل مايتعلق بها من إنتاج و إنفاق واستهلاك وما الى ذلك ، هذا الإقتصاد يكون مرهونا بالسياسة الإقتصادية المتبعة من طرف الحكومات فهي تعطي لمحة عن الوضع الإقتصادي للبلد سواءاً قوي او ضعيف، فنجد سياسة سعر الصرف التي تستخدمها الدول من أجل الحفاظ على استقرار قيمة العملة ، وحماية الإقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية ، كما نجد السياسة النقدية التي تعبر عن الجانب النقدي للإقتصاد، تستخدمها الدولة من خلال الأدوات المتعلقة بها بغية التأثير في المؤشرات النقدية خاصة العرض النقدي و التضخم.

وفيموضوعنا هذا سنحاول دراسة أثر سياسة صرف على السياسة النقدية في الجزائر ، فقد عرف كلتا هاتورتا عدة نتيجة ما عاناه الإقتصاد الجزائري من أزمات مالية وإقتصادية متفاوتة الحدة منذ الإستقلال الى يومنا هذا ، تمثلت في إشكاليات هيكلية وبنوية وأخرى في المنضومة الإقتصادية.

لذا حاولت الجزائر القيام بجملة من الإصلاحات في مختلف القطاعات محاولة منها لمعالجة هذه الإختلالات أو التقليل من أثارها، ففي جانب سياسة الصرف عرفت الدولة الجزائرية أنظمة عدة بداية من نظام الصرف الثابت ومروراً بنظام التثبيت بسلة من العملات، وصولاً الى نظام الصرف المعوم المدار والذي يقتضي مراقبة نسبية من طرف السلطات النقدية ، بهدف الحد من الهجمات التي قد تصيب الدينار الجزائري، كما شهدت تطورات على الصعيد النقدي خاصة بعد اصلاح سنة 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض (90-10)، كما عمدت الى إدخال أدوات أخرى تتماشى مع الأوضاع الإقتصادية للدولة بهدف التحكم في مؤشرات الإقتصاد الكلي (الكتلة النقدية ، معدل الفائدة ، التضخم).

إنطلاقاً من التوطئة أعلاه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

مأثر سياسة الصرف على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ؟

الأسئلة الفرعية :

وعلى ضوء الإشكالية أعلاه يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية لفهم أكثر لموضوع الدراسة وهي لظلتالي:

*فيما تتجلى العلاقة بين سياسة الصرف والسياسة النقدية؟

*كيف يؤثر سعر الصرف على المتغيرات النقدية (العرض النقدي M2، معدل التضخم ، سعر الفائدة)؟

*هل يمكن إثبات العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية وما هو النموذج المناسب لذلك ؟



فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

* سياسة الصرف هي أحد السياسات التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات النقدية (العرض النقدي التضخم ومعدل الفائدة).

* يعد الإصلاح النقدي التي قامت به الجزائر سنة 1990 أهم اصلاح نقدي حيث قام بإحداث تغيير على مستوى المنظومة البنكية والنقدية للدولة.

* يؤثر سعر الصرف على متغيرات النقدية من خلال التغيرات التي تحدث على مستواه.

* يؤدي التغير في سعر الصرف الى احداث نقصان في العرض النقدي.

* تحدث زيادة في معدل التضخم بعد إحداث تغيير في سعر الصرف.

* إن العلاقة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة طردية.

* هناك علاقة ذات معنوية بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية يمكن إثباتها باستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى.

* تكون بعض النماذج المقترحة صالحة للتحليل وذات دلالة وأخرى غير صالحة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز فاعلية سياسة الصرف داخل الإقتصاد الوطني ، بإعتبارها أحد الآليات التي تعمل على التحكم في قيمة العملة ، إضافة الى إيضاح أثر هذه السياسة على كل من المتغيرات التالية (العرض النقدي M2، معدل التضخم ومعدل الفائدة) ، مع الإستفادة من التحليلات من أجل اهتمام أكثر بهاته السياسة.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى التطرق الى النقاط التالية :

* إبراز العلاقة بين سياسة الصرف والسياسة النقدية.

* معرفة مدى استجابة وتأثر المتغيرات النقدية للتغير الحاصل في سعر الصرف.

* فهم وتقديم الوصف الكافي لمتغيرات الدراسة ، وإدراك العلاقة بينها عن طريق إستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.



*تقديم تنبؤات مستقبلية عن المتغيرات قيد الدراسة وإتمام الدراسات السابقة.

دوافع إختيار الموضوع :

*كون الموضوع يدخل ضمن الحقل المعرفي والعلمي لطبيعة تخصصنا "اقتصاد نقدي وبنكي".

*كون هذا الموضوع له قيمة علمية وقد يعتبر إنطلاقة لدراسات أخرى مستقبلية.

*الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة.

*إقتصار أكثر الدراسات على الربط بين سياسة الصرف مع العلاقات الدولية الخارجية (التجارة الخارجية وميزان المدفوعات) ، وإهمال أثر هاته السياسة على الصعيد الداخلي للإقتصاد الوطني.

حدود الدراسة:

نقوم في هذه الدراسة بقياس أثر سياسة الصرف على السياسة النقدية وذلك بأخذ الدولة الجزائرية كإطار مكاني ، أما بالنسبة للإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من (1990-2019) لما شهدته هاته المرحلة من تطورات على المستوى النقدي للدولة.

المنهج المتبع في الدراسة:

*المنهج الوصفي : وذلك من أجل عرض (المفاهيم ،التطورات والمعطيات) للمتغيرات قيد الدراسة.

*المنهج التحليلي الكمي : من أجل إثراء إجراء الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة إعتقاداً على برنامج (Eviews8).

صعوبات البحث:

من بين العراقيل والصعوبات التي واجهتنا نذكر مايلي:

*تشنت المعطيات و الأرقام القياسية الخاصة بمتغيرات الدراسة وتباينها.

*شساعة الموضوع وصعوبة التحكم في الجوانب المتعلقة به.

تقسيم الموضوع:

في هذه الدراسة القائمة تحت عنوان أثر سياسة الصرف على السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من (1990-2019) تم تقسيم العمل الى فصلين رئيسيين هما:

الفصل الأول :وفيه تم تناول الإطار النظري والمفاهيمي حول سياسة الصرف والسياسة النقدية.



الفصل الثاني : تم التطرق فيه الى تطور سياسي الصرف والنقدية في الجزائر و دراسة أثر الصرف على كل من المتغيرات التالية (العرض النقدي M2، معدل التضخم ، معدل الفائدة) وذلك خلال الفترة المدروسة بإستخدام برنامج الإقتصاد القياسي Eviews8 .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

لسياسة الصرف

والسياسة النقدية

تمهيد

تعتبر سياسة الصرف من ضمن السياسات التي تلجأ إليها السلطات عبر مختلف بلدان العالم لتنفيذ أهداف السياسة الإقتصادية للبلاد على وجه سليم ، وإدارة الإقتصاد الوطني ودعم نموه و الحد من الإختلال في توازنه.

وتظهر سياسة الصرف كسياسة إقتصادية من يوم لآخر، من خلال أهميتها و إستقلاليتها عن السياسة النقدية ، من خلال ما تتميز به من أهداف و أدوات كإحتياطات الصرف وسعر الفائدة. كما أن السلطة النقدية تتبع سياسة نقدية معينة داخل البلد ، بغية الوصول الى هدف معين كالمحافظة على إستقرار قيمة النقد والحد من التضخم ، بإستخدام قنوات إنتقال السياسة النقدية والتي من بينها سعر الصرف ، كما أنها تتدخل في سوق الصرف لتنظيمها والإشراف عليها، حفاظا على التوازن النقدي ، من خلال إصدار قرارات تتعلق بعمليات السوق أو من خلال التدخل المباشر في عمليتي العرض والطلب. وبما أن النقد هو رمز سيادة الأمة وقوة اقتصادها، وكل تخفيض في قيمته هو علامة ضعف في نظر شعبه لأجل ذلك كانت سياسة الصرف من بين أهم الإستراتيجيات الإقتصادية للدولة ، لأنها تسعى للمحافظة على قيمة النقد وتحديد مستوى جيد له عند معادلته مع غيره. وفي هذا الصدد سنعرض كل من مفهوم سياسة الصرف والسياسة النقدية والأهداف التي تسعى كلتا السياستين لتحقيقها ، إضافة الى العلاقة بينهما لأجل ذلك قسمنا هذا الفصل الى مبحثين ، حيث يشتمل الأول على الأدبيات النظرية لكل من سياسة الصرف والسياسة النقدية ، أما الثاني فيضم الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بالموضوع .

المبحث الأول : سياسة الصرف والسياسة النقدية (أسس ومفاهيم)

تعد سياسة الصرف أحد السياسات المؤثرة على مؤشرات الإقتصاد الكلي للدولة حيث أنها تعمل على ربط العلاقات الإقتصادية الدولية والتي تتم بالعملات الأجنبية ، ذلك وأن عملة كل دولة تقوم بسعر صرف معين اذ يعبر هذا الأخير عن الكمية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على العملة الأجنبية ، التي تحظى بالتداول داخل السوق الدولي ، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق الى ماهية سياسة الصرف وأهم الأهداف التي تسعى هاته الأخيرة لتحقيقها، بالإضافة الى التطرق لمفهوم السياسة النقدية باعتبارها السلطة النقدية التي تعمل على إدارة النقد داخل الدولة بغية تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

المطلب الأول : الأدبيات النظرية لسياسة الصرف.

وفيه سيتم التطرق الى مفهوم سياسة الصرف وأهم الأهداف التي تسعى هاته الأخيرة لتحقيقها .

الفرع الأول: مفهوم سياسة الصرف

حظي هذا المصطلح بعدة اهتمامات من طرف الإقتصاديين لما له من تأثير على متغيرات الإقتصاد الكلي للدولة ، وقد تم تعريف هذا المصطلح بعدة صور وهي كالتالي :

التعريف الأول : تتمثل سياسة الصرف في مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تعتمد قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لإقتصادها وبرامجها التنموية¹.

التعريف الثاني: سياسة الصرف هي سياسة إقتصادية وتعتبر من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية في مختلف دول العالم بغية إدارة الإقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من إختلال توازنه².

التعريف الثالث: تعرف سياسة الصرف على أنها مجموعة الإجراءات المسيرة لنظام الصرف ، والذي هو عبارة عن مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف³

إنطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن تعريف سياسة الصرف على أنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر صرف العملة الوطنية في السوق الأجنبي مع اختيار النظام الذي يتلائم مع الأوضاع الإقتصادية للدولة ، والأهداف المسطر تحقيقها التي يتصدرها تحقيق النمو الإقتصادي واستقرار العملة.

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة صرف الدولة -دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر (1990-2010) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013 م ، ص 21.

² شعيب بونوة و خياط رحيمة سياسة سعر الصرف بالجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري) ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، 5-2011 - كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر ، ص122.

³ Amina Lahreche, *l'économie mondiale* , édition la découverte, paris, 1999, p 93 (بتصرف) .

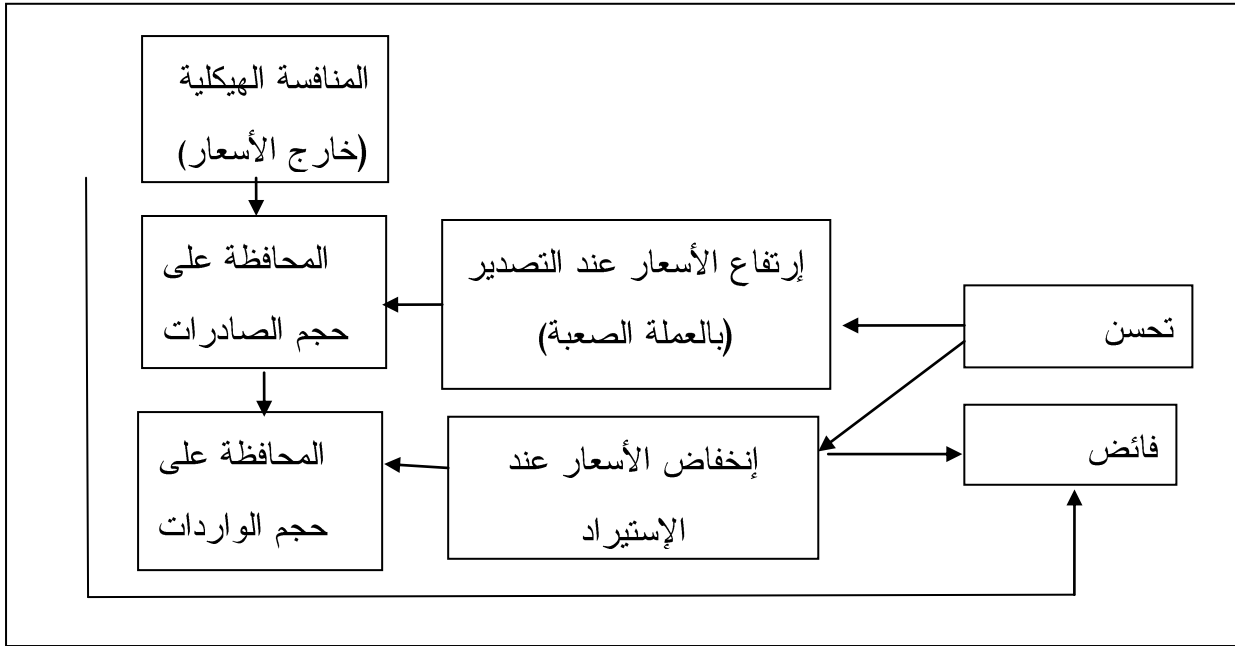
الفرع الثاني: أهداف سياسة الصرف :

تسعى سياسة الصرف الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

1/ مقاومة التضخم:

تلعب سياسة الصرف دوراً هاماً في مكافحة ظاهرة التضخم ولقد اعتمدته العديد من الدول كمثبت إسمي لتخفيض معدل التضخم بإستخدام نظام الربط المتحرك حيث يؤدي تحسن سعر الصرف الى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسُن في مستوى تنافسية المؤسسات ، اذأنه في المدى القصير يكون لإنخفاض تكاليف الإستيراد أثر ايجابي عل انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة لإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد انتاجية ،وتتمكن من انتاج سلع عالية وهو ما يؤدي الى تحسُن تنافسيتها وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية ، والتي تم إعتادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلافاً سنة 1983¹ ، وهذا يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (1) الحلقة الفاضلة للعملة القوية



المصدر : عبد المجيد قدي ص 132

2/ توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات وبين القطاعات المحلية ، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (المواد الأولية -زراعة) نتيجة لإنخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك

¹عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر 2003 ، ص ص(131-132).

يجعله أكثر ربحية ، ويعود الربح من هذا الوضع الى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال ، والعكس من ذلك أي عند إنخفاض القدرة التنافسية فإن ذلك سيؤدي الى إنخفاض ربحية المؤسسات وارتفاع القدرة الشرائية للأجور ، لذلك يلجأ أصحاب القرار الى إعتماد أسعار صرف متعددة مثل: سعر صرف للصادرات التقليدية وسعر صرف الواردات الغذائية¹.

3/ تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الى تحويل الموارد الى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها².

4/ تنمية الصناعة المحلية : يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية ، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من منافسة الخارجية وتشجيع الصادرات³.

المطلب الثاني : ماهية السياسة النقدية .

في هذا المطلب ستم مناقشة مفهوم السياسة النقدية وأهم أهدافها. الفرع الأول : مفهوم السياسة النقدية : تتنوعت واختلفت مفاهيم السياسة النقدية الا أنها تلتقي في العناصر المكونة لها من الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية التي تسعى الوصول إليها.

الفرع الأول : تعريف السياسة النقدية

التعريف الأول : هي أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، اسعار الفائدة و شروط الإئتمان، وتتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الإحتياطي القانوني وسعر الخصم⁴.

التعريف الثاني : السياسة النقدية هي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد من أجل ضمان إستقرار أسعار الصرف⁵.

¹ أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، الطبعة الأولى ، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، لبنان 1432هـ 2013م ، ص 60.

² حسين توكل أحمد فضل ، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الإستقرار بسعر الصرف في السودان (1980-2014) ، مجلة الشمال للعلوم الأساسية دورية علمية محكمة ، العدد المجلد الأول ، 1438هـ 2016م ، ص 90.

³ زواي زكي الطويل ، محاضرات في الإقتصاد السياسي، الطبعة الأولى ، دار الزهران للنشر والتوزيع ، جامعة الموصل ، العراق 2013 ، ص 225 .

⁴ Alexis Jaquemin et Auters, **fondements d'économie politique**, De Boeck universitaire, Bruxelles, 2001, p 430.

⁵ عبد القادر خليل ، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي إضانات تحول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية ومقارباتكمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2014 ، ص 143.

التعريف الثالث : وتعرف على أنها هي مجموعة الإجراءات والقواعد والأساليب التي تقوم بها السلطات النقدية للتحكم للتأثير في حجم المعروض النقدي وذلك بما يتماشى ومتطلبات الإقتصاد الوطني¹. من التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية والتي تهتم بدراسة الجانب النقدي للدولة ؛والتي تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية المؤثرة في حجم النقد المتداول داخل الدولة كما تعتمد على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي قصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد و الإئتمان وكذا الإقراض الحكومي .

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة أهداف تسعى اليها بداية من الأهداف الأولية وصولا الى الأهداف النهائية وهي كالتالي: **أولا/ الأهداف الأولية:**

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة وهي :

1/مجمعات الإحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والإحتياطات المصرفية كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع ، أما الإحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي ، وتضم الإحتياطات الإجبارية والإحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك. أما الإحتياطات المتوفرة الودائع الخاصة فهي تشمل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى. أما الإحتياطات غير مقرضة فهي تساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات المقرضة² .

2/ظروف سوق النقد :

هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية و تسمى بظروف سوق النقد وتحتوي الإحتياطات الحرة ومُعدلات الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك³.

¹رددوري لحسن و لقبطي الأخضر ، أساسيات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار حميترا للنشر والترجمة ، القاهرة مصر، 2019 ص 42.

²صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية (المفهوم -الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر القاهرة ، 2005 ص124.

³ بلوافي محمد ،السياسة النقدية في الجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ، المركز الجامعي لتامنغاست ، الجزائر ص5.

والإحتياطات الحرة تمثل الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الإحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى "صافي الإقراض" وتكون الإحتياطات الحرة موجبة إذا كانت احتياطات الفائض أكبر من الإحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الإحتياطات المقترضة أكبر من الفائض¹.

ثانيا/الأهداف الوسيطة :

هي عبارة عن متغيرات نقدية التي تؤثر عليها السلطة النقدية بغرض بلوغ تحقيق الأهداف النهائية ويجب على هات المتغيرات أن تكون قابلة للقياس كما أنها تكون مرتبطة بشكل مباشر مع الأهداف النهائية وتكون تحت سيطرة السلطة النقدية وهي:

1/معدل الفائدة :

تحدد أسعار الفائدة قصيرة الأجل عن طريق السياسة النقدية حيث تعتبرها من الأهداف الوسيطة بهدف الوصول الى الأهداف النهائية حيث يقوم البنك المركزي بمراقبة سعر الفائدة الرئيسي في السوق ما بين البنوك وعلى أساس معدل الفائدة الرئيسي تتحدد بقية معدلات الفائدة أما معدل الفائدة طويلة الأجل فهو متوسط الهندسي لمعدلات الفائدة قصيرة الأجل ،حيث يتم ترتيب أسعار الفائدة على أساس آجال استحقاقها من سعر الفائدة اليومي الى غاية سعر الفائدة طويلة الأجل² وهناك 3 أنواع من معدلات الفائدة وهي:

*المعدلات الرئيسية :

وهي معدلات النقود المركزية التي على أساسها يُقرض المصرف المركزي مؤسسات الإقراض كما تحدد على ضوئها معدلات الإقراض ما بين المصارف وهي تعتبر كأداة للسياسة النقدية وليس هدف وسيط.

*معدلات السوق النقدي :

هي المعدلات التي على أساسها تتداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والتي تصدرها البنوك التجارية وتتحدد أيضا من خلال المعدلات الرئيسية.

*معدلات السوق المالي الطويل الأجل :

وهي معدلات الفائدة على السندات التي تصدرها الشركات والتي تتداول في السوق المالي³.

2/ المجمعات النقدية كهدف وسيط:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق.

¹صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص124.

²بلعزوز علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 112.

³وليد العايب ، لحو بوخاري ، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، دار المنهل اللبنانية للنشر ، طبع 2014 ، ص ص(99,98)

وتضم المجمعات النقدية ما يلي¹ :

*** M1 التجهيزات النقدية :**

وتمثل الوسيلة التي تتشكل من وسائل الدفع القابلة للإستعمال فوراً داخل السوق بمجرد نقل بسيط يدوي أو عملية كتابية ونجدها تتكون مما يلي :

* أوراق البنك المركزي (أوراق بنكية رسمية) .

* النقود الفرعية (قطع رسمية مسكوكة) .

* أرصدة الحسابات الدائنة النظرية (باستثناء أرصدة الحسابات المفتوحة لدى الأعوان الماليين)

M2 الكتلة النقدية:

إن تنظيم الكتلة النقدية M2 أوسع من أولى وهي تشمل M1 سابقاً وتضاف إليه التجهيزات النقدية والمتمثلة فيما يلي :

* الحسابات الدفترية النظرية .

* حسابات الإدخار والتوفير للسكن المفتوحة لدى البنك

* الودائع ذات الأجل .

* سندات الخزينة أو الصندوق .

*** M3 سيولات الإقتصاد :**

M3 أكثر اتساعاً من M2 إذ أنها تجمع كل أصول الأموال المتوفرة أو القابلة للتسديد النظري أو لأجل قصير (أقل من 5 سنوات) دون فقد رأسمال الشيء الذي يستثني الأسهم القابلة للتفاوض داخل سوق البورصة ونجد فيها محتوى M2 المذكور أعلاه مع M1 زائد الأموال الآتية :

* الأموال المودعة في صناديق التوفير .

* حسابات الإدخار للسكن المفتوحة لدى صناديق التوفير .

* سندات الخزينة المودعة إحتمالياً لدى صناديق التوفير أو مكاتب البريد .

3/ معدل الصرف²:

تستطيع السلطات النقدية أن تسهم في التوازن الإقتصادي من خلال سعر الصرف حيث أن رفع سعر الصرف العملة الوطنية يؤدي الى تحقيق التوازن الخارجي وتقوم السياسة النقدية بالتدخل من خلال طريقتين أساسيتين ففي حالة نظام الصرف العائم يمكن لأسعار الفائدة المرتفعة ان تؤدي الى جذب رؤوس

¹ عبد القادر بحيح ، الشامل لتقنيات أعمال البنوك ، دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع الإشارة الى الإقتصاد البنكي الكلاسيكي، الطبعة الثانية ، منشورات دار الخلدونية ، القبة القديمة ، الجزائر، 2017، 1438، ص 89 .

² وليد العايب و لحو بوخاري مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

³ وليد العايب و لحو بوخاري مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

الأموال ما سيرفع من قيمة العملة الوطنية ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة المحلي ، أما في حالة نظام الصرف الثابت فإن السلطة النقدية تتدخل على مستوى سوق الصرف لشراء أو بيع العملة الوطنية بغرض الحفاظ على إستقرار سعر الصرف ، كما أن إحداث التوازن في سوق الصرف يؤدي الى التأثير على السيولة النقدية في الإقتصاد حيث أنه اذا قام البنك المركزي بشراء العملة من أجل دعمها فإن السيولة النقدية سوف تنخفض باعتبار أن البنك المركزي سيستخدم احتياطات الصرف في عمليات شراء العملة المحلية :

ثالثا / الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

وتمثل الأهداف النهائية الأهداف المثلّية المسطرة بواسطة السياسة النقدية وتتمثل في إستقرار الأسعار والنتائج الداخلي الخام مثلا، والسياسة النقدية لا يمكن أن تستهدف مباشرة هذه الأحداث لأن البنوك المركزية لا يوجد لها إلا الرقابة غير مباشرة على هاته المجمعات الإقتصادية ، وفق تفاوتات طويلة نسبيا ومتغيرة مع أنشطة السياسة النقدية ، ولا يمكن ملاحظتها إلا بعد تأخر ملاحظ ودورية متباعدة ، وتتمثل هاته الأهداف في: 1/ إستقرار الأسعار:

تعتبر المحافظة على إستقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الإقتصادي والمؤشرات الإقتصادية الرئيسية وتتحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في المستوى العام للأسعار ، نظرا لأن التغيرات الكبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود وبالتالي آثار ضارة على مستوى الدخول والثروات ، وتخصيص الموارد الإقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الإقتصادي.

فإستقرار الأسعار يؤدي الى القضاء على مثل هاته الإختلالات ويمكن عن طريق اتباع سياسة انتمانية سليمة تأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية والأهداف الإقتصادية المرجوة أن تحقق الإستقرار في مستويات الأسعار²

2/ المساهمة في تحقيق معدلات نمو إقتصادية مناسبة في القطاعات الإقتصادية المختلفة:

تسعى السياسة النقدية الى تحقيق معدلات النمو الإقتصادية مناسبة في القطاعات الإقتصادية المختلفة بالإضافة الى زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي وذلك عندما تتجع السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ودفع عجلة الإنتاج من خلال زيادة النقود في السوق في حالة الكساد أو تقوم بحفض

¹ الأخضر أبو علاء عزي ، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2013 ، ص 147.
² زكرياء الدوري وياسر السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، الطبعة العربية 2013 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن ، ص 187.

كمية النقود في السوق في حالة التضخم، وبذلك تكون قد أسهمت في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي خاصة في القطاعات التي كانت تعاني من عدم الإستقرار الأمر الذي يؤدي الى رفع معدلات الإستثمار¹.

3/تحسين ميزان المدفوعات :

تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، للتحرك الى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي الى تشجيع الصادرات والحد من الواردات ،فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري ما يؤدي الى زيادة صادرات البلد وخفض وارداته²، كما أن رفع سعر إعادة الخصم يدفع البنوك التجارية الى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها ،فيتسبب ذلك في إنخفاض حجم الإئتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات ما يؤدي الى إنخفاض أسعار السلع المحلية ، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة إستيرادهم من السلع والخدمات المحلية ،كما أن إرتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال تحقيق العمالة الكاملة:الأجنبية للداخل وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات³.

4/تحقيق العمالة الكاملة :

تسعى السياسة النقدية الى تحقيق التشغيل الكامل والإستغلال الأمثل لجميع الموارد الإقتصادية المتاحة في المجتمع ، ويعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها ، فعدم إستغلال الموارد الإقتصادية استغلالاً أمثل أو تعطيل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الإقتصاد ، ولكن يجب الإشارة الى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% الى 5%⁴.

المطلب الثالث : العلاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف

في هذا المطلب ستم دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسة النقدية باعتبار هاته الأخيرة أحد أدوات السياسة الإقتصادية ،حيث سيناقش هذا الجانب أولاً دراسة العلاقة بين سعر الصرف والعرض النقدي ومدى فعالية السياسة النقدية في ظل الأنظمة المختلفة لسعر الصرف ،بالإضافة الى شرح العلاقة بين

¹ رمزي محمود ، التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الإقتصاد القومي ، طبعة 2019 دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، ص 37.

² هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع أرسلان ، النقود والمصارف والنظرية، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2014 ، ص 261.

³ محد ضيف الله القاطيري ، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية (نظرية -تحليلية-قياسية) -الطبعة الأولى جامعة أيسوط ، كلية الطب ، قسم الإقتصاد ، اليمن 1432هـ 2011م ، ص 23.

⁴ السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك، طبعة الأولى ، دار الفكر الناشر ، عمان الأردن ، 1431هـ 2010م ص 19.

سعر الصرف وسعر الفائدة وفي الأخير إيضاح علاقته بالتضخم باعتبار هذا الأخير من أهم الأهداف المستهدفة من كلا السياستين

الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بالمعروض النقدي ومدى فعالية السياسة النقدية¹

إن دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف تتم من خلال حركة رأس المال وتدفعه ، حيث يقوم رأس المال الذي ينساب عبر الحدود القومية بوظيفة الوساطة بين البلدان المجاورة إذ تعمل هذه التدفقات على تقوية الرابطة بين السياسة الإقتصادية المحلية وتقوية ميزان المدفوعات .

إن الزيادة في عرض النقد تؤدي الى تغيرات كبيرة في قيمة العملة وأسعار صرفها إذ أن الزيادة في عرض النقد تؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية مما يضعف قدرة البلد التنافسية للسلع المحلية في السوق الدولية وبهذا يرتفع الطلب على السلع والخدمات الأجنبية التي تصبح أقل سعراً من السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب عليها والذي يؤثر بدوره على سعر الصرف للعملة المحلية التي تأخذ بالإنخفاض ، هذا ما يوضحه الجدول الموالي

جدول رقم (1) أثر السياسة النقدية في العرض النقدي

المتغير	الأثر
عرض النقد	زيادة عرض النقد تؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة

المصدر :علي عصام اليارو ، ص 106

وباعتبار سعر الصرف من أهم الوسائل التي تنتقل منها آثار السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي فإن السلطات النقدية تعمل على :

1/ تعديل سعر صرف العملة:

حيث أنه لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تعمل على تخفيض قيمة عملتها أو إعادة تقويمها في ظل نظام الصرف الثابت أو عن طريق تحسين أو تدهور قيمة عملتها عندما تتدخل في ظل نظام الصرف المرن .

2/ استخدام احتياطات الصرف:

حيث أنه وفي ظل اتباع نظام سعر صرف ثابت أو مدار تلجأ السلطات النقدية الى محافظة على سعر صرف عملتها إذ أنه عند انهيار عملتها تتدخل السلطة النقدية في السوق النقدي بائعة مألديها من العملات الصعبة مقابل الحصول على عملتها وذلك بهدف رفع قيمة عملتها في السوق المالي ، في حين تعمل السلطات النقدية على مقاومة التقلبات الحادة في سعر عملتها وذلك في ظل اتباع نظام صرف عائم.

¹ علي عصام اليارو ، أسعار صرف العملات معالجة أزماتها من خلال التجارب الدولية، الطبعة الأولى ' دار الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2019 ، ص 106(بتصرف).

والجدير بالذكر أن فعالية السياسة النقدية تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع :

***فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت :/**

في حالة نظام الصرف الثابت تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، حيث أن اتباع هذا النظام يتطلب من الدولة الإحتفاظ بكميات كبيرة من العملة الأجنبية وذلك للدخول كبائعة للعملة الوطنية عند وجود فائض طلب عليها أو كمشتريه للعملة الأجنبية عند وجود فائض عرض وبالتالي المحافظة على سعر الصرف الرسمي.

جدول رقم (2) فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت

حركة رأس المال	احتياطات النقد الأجنبي	النتاج المحلي
معدومة	فقد محدود للإحتياطات	لايتغير
منخفضة	فقد كبير للإحتياطات	لايتغير
كبيرة	فقد واسع للإحتياطات	لايتغير
كاملة	فقد نهائي للإحتياطات	لايتغير

المصدر : علي عصام اليارو ، مرجع سبق ذكره ، ص 129

من خلال دراسة دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية في حالة سعر الصرف الثابت تم التوصل الى نتيجة هامة وهي عدم وجود تأثير للسياسة النقدية على الناتج المحلي مهما كانت درجة حرية

رأس المال في التنقل من بلد الى آخر، فاتباع هذا النظام يكرس جهد السياسة النقدية لهدف التأكد من أن مستوى سعر الصرف هو أيضا في مستوى التوازن ، ولذلك لا تستطيع السياسة النقدية التحكم في عرض النقود وهذا ما يوضحه الجدول رقم 2.

***فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن :/**

في ظل نظام الصرف المرن فيتحدد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب على العملة الوطنية والعملية الأجنبية في حين أن عرض الصرف الأجنبي مشتق من الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية¹.

إن ادنى حركة لرأس المال لن تكون هناك اي تدفقات الى الخارج وبالتالي يكون عجز الميزان التجاري مساويا للعجز في ميزان المدفوعات ، ويمكن القول أنه في حالة الإنعدم الكلي لحركة رأس المال نجد أن الإنخفاض في قيمة العملة المحلية لازم لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ، وتؤثر السياسة النقدية

¹ علي عصام اليارو ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

على الطلب المحلي في ظل أسعار الصرف المرنة من خلال سعر الصرف ، فكلما إرتفعت درجة حركة رؤوس الأموال تتزايد أهمية سعر الصرف ، هذا ما نراه من الجدول رقم 3.

جدول رقم (3): أثر السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة

حركة رأس المال	النتاج المحلي	سعر الصرف المحلي
معدومة	زيادة صغيرة	انخفاض صغير
منخفضة	زيادة كبيرة	انخفاض كبير
كبيرة	زيادة أكبر	انخفاض اكبر
كاملة	زيادة متعاضمة	انخفاض متعاضم

المصدر : علي عصام الياور، ص 130

الفرع الثاني : العلاقة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة

إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها إنما تتحرك بحثاً عن الفائدة فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول ، فإن الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال اليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية وبالتالي تدهور سعر صرفها.¹

وترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين ، فإذا إرتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي ، فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح ، فالإرتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على إستبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي.²

ومن جهة أخرى تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر صرف النقد لعملي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة ، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مرور مدة معينة ، اذا كان معدل الفائدة بعد تلك الفترة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر والعكس صحيح.³

وعليه يمكن القول أن العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة تبين لنا أن انخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها، وبالتالي ينشط الإقتصاد الوطني مما يؤدي الى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى⁴.

1 مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التسيير وعلوم تجارية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص نمذجة مالية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص 7.

2 عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2018، ص 95.

3 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة الى التجربة الجزائرية، الطبعة السابعة ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة جيجل 2010، ص 103.

4 حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، العدد الأول، 2005 العراق ص 108

الفرع الثالث : علاقة سعر الصرف بالتضخم

يعتبر التضخم ظاهرة تشكو منها العديد من إقتصاديات العالم نظراً للآثار السلبية التي يخلفها على قيمة النقد ويحدث التضخم¹ ، وبالتالي حدوث إختلال إقتصادي الذي ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على جميع النواحي الإقتصادية والإجتماعية.

والأسعار سواءً داخل البلد أو خارجه وهذا يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف ، فارتفاع معدل التضخم يؤدي الى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتعادل القوة الشرائية² ، كما أن إنخفاض سعر الصرف سيؤدي الى تنافسية البلد وإنخفاض في المستوى العام للأسعار ، حيث أن سعر الصرف يؤثر تأثيراً مباشراً في معدلات التضخم بإعتباره الأداة التي تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي من خلال سوق السلع ، وسوق الأصول بالإضافة الى سوق الإنتاج والعمل .

وقد إختلف الإقتصاديون حول إختيار نظام الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة فمؤيدو نظام أسعار الصرف الثابتة ، أكدوا أن تبني هذا النظام يساهم في التخلص نهائياً من مشكلة التضخم عن طريق تقييد السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة ، التي تحتم السيطرة النقدية، من خلال تقديم معدل تضخم منخفض ، حيث أن تثبيت سعر الصرف يزيد من ثقة الإحتفاظ بالعملة المحلية ، ويحفز على زيادة الطلب على العملة عند المستوى المعطى للعرض النقدي مما يساهم في البقاء على معدلات تضخم منخفضة.

أما مؤيدو أسعار الصرف المرنة فيرونأن تبني هذا النظام يقدم معدلات تضخم تماثل ما يقدمه نظام سعر الصرف الثابت على المدى البعيد ، حيث أن هناك تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم لذلك من المرجح ان تلغى الفوارق بين معدل التضخم في ظل أسعار الصرف المختلفة ، إضافة الى الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية³ .

وفي الأخير يمكن القول أن إرتفاع معدل التضخم يؤدي الى إنخفاض القدرة الشرائية للنقود ، وإنخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملة الأجنبية ، وبالتالي إرتفاع سعر صرف العملة الأجنبية ، كما أن تقرير إرتفاع سعر الصرف نسبيا عن قدره الحقيقي يساعد في التقليل من تكوين ادخارات لتمويل الإستثمار فظهور مؤسسات بمنتجات قوية وجديدة ،يمثل الوسيلة الوحيدة للحفاظ على مكانة البلاد في ميدان التنافس الدولي⁴ .

1 التضخم هو عبارة عن ظاهرة نقدية تعبر عن الإرتفاع العام لأسعار السلع والخدمات حيث أن القيمة التي تشتريها الوحدة النقدية من هذه السلع تقل بالتالي تتناقص القوة الشرائية للنقود.

2 هي أحد النظريات المفسرة لسعر الصرف والتي تعود للإقتصادي السويدي جوستاف كاسل مفادها "أن سعر الصرف بين عملتين يكون متساوياً عندما تكون قوتها الشرائية هي نفسها في كلتا الدولتين".

3 علي عصام البارو ، مرجع سبق ذكره، ص ص (87 ، 88).

4 الطاهر القانة ، إقتصاديات صرف النقود والعملات، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، القبة القديمة ، الجزائر

1430هـ 2009م ، ص28.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة في الموضوع:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السياسة النقدية وموضوع سياسة الصرف ، الا أن معظمها لم تجمع بين هاتين السياستين بشكل مباشر ، وفي هذا المبحث سنتطرق الى أهم الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية

الفرع الأول : الدراسات العربية

1-دراسة الباحث فوار جار الله نايف وسعدون حسين فرحان 2009 بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية :ناقشت هذه الدراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على عدد من متغيرات الإقتصاد الكلي (التضخم ، النمو الإقتصادي ، تدفقات رأس المال مستخدما في ذلك التحليل النظري للمفاهيم بإستخدام أدوات تحليل الإنحدار ، وقد توصل الباحث الى جملة من النتائج :

* هناك تأثيرات سلبية لتقلبات أسعار الصرف على تقلبات رأس المال ، حيث ان زيادة تقلبات أسعار الصرف يعني زيادة المخاطر التي يواجهها المستثمر الأجنبي ومن تم سيخفض هذا من تدفقات رأس المال. * تؤثر تقلبات أسعار الصرف سلبيا على معدلات النمو الإقتصادي لأن انخفاض تدفقات رأس المال يخفض معدل النمو الإقتصادي.¹

2- دراسة الكاتب الأخضر أبو العلاء العزي 1431هـ- 2010م تحت عنوان سعر صرف الدينار الجزائري بين واقعية السوق و التعديل الهيكلي : حيث ابتدأ دراسته من سؤال محوري على النحو التالي: "ماهي الإستراتيجية النقدية المتبناة من خلال سعر صرف الدينار الجزائري للموازنة بين واقعية السوق الجزائرية المتأرجحة بين الغموض الناجم عن اليد الخفية و توجيهات صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي؟" وقد اختار الكاتب المنهج الوصفي الإستقرائي معتمدا على نموذج الصندوق النقدي المعروف بنموذج بولاك وتم الخروج ببعض النتائج تمثلت أبرزها في الآتي ذكره :

* عدم وجود شك في أن قوة عملة أي بلد تأتي من قوة إقتصاد البلد ، خاصة القدرة التنافسية والفعالية الإقتصادية في الإقتصاد الدولي ، وتترجم هذه العناصر من خلال (الإستقرار النقدي ، قوة استعمال العملة الوطنية في ميزان المدفوعات الدولية ، التجارة الخارجية).

* يمكن التأكيد على أن الجزائر بدأت عملية التنمية عبر وجود العديد من المعوقات الغير متحكم فيها مما أدى الى ترددات في الوضع السائد وكبح سياسات النمو الإقتصادي.²

1 فوار جار الله نايف وسعدون حسين فرحان 2009 ،أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية مجلة الرادين ، العدد 93 ، مجلد رقم 31 ، جامعة الموصل ، 2009.

²الأخضر أبو العلاء العزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2013 .

3- دراسة الكاتب أمين صيد 2013 المعنونة بأثر سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات : إنطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها ماهو دور سياسة سعر الصرف في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات ؟ وما واقع الإقتصاد الجزائري منها ؟ وإعتمدت الدراسة على منهجين الوصفي الإستنباطي ، والتحليلي الكمي وفق نموذج " بولاك النقدي " ، وكانت أبرز النتائج المتوصل إليها كمايلي :

* يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الإقتصادية الفاعلة في الإقتصاد ، وترتبط تغيرات سعر الصرف ارتباطا وثيقا مع السياسات الإقتصادية الأخرى للدولة.

* إن إصلاح هيكل الصادرات وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي سيكون أكثر تأثيرا على الصادرات الجزائرية من تخفيض سعر الصرف ذاته¹.

4- دراسة الباحث متوكل أحمد فضل 2014 والتي تندرج تحت عنوانأثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الإستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014 : وفق الإشكالية التالية هل تمكنت السلطات النقدية والمالية في السودان من خلال ادارتها للسياسة الماليةوالنقدية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة لأسعار لصرف في السودان خلال مدة الدراسة ؟ وإتبعت هذه الأخيرة المنهج الوصفي التحليلي ، وكذلك المنهج التاريخي اضافة الى المنهج الإقتصادي القياسي الذي استخدمته الدراسة في تحليل وتقييم نموذج الإرتباط الذاتي للأخطاء ومصفوفة الإرتباطات الخطية ، وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي :

* ان ضعف السياسة النقدية والمالية وعدم فعاليتها بدرجة عالية ، يرجع الى ضعف الأسواق المالية والنقدية وضعف نطاقها.

* إن الأثر المتزايد لبعض المؤسسات المالية الغير مصرفية يجعل المصرف المركزي ووزارة المالية لايستطيعان توجيه هذه المؤسسات بما يتلائم مع وسائل السياسات النقدية والمالية².

5- دراسة الباحثة ديش فاطمة الزهراء(2017-2018) المصاغة بعنوان دور السياسة النقدية والمالية فيالحد من الأزمات الإقتصادية : تمحورت اشكالية الدراسة فيما يلي : ما الدور الذي تلعبه السياسة النقدية والمالية في معالجة الأزمات الإقتصادية ؟ وهل نجح التنسيق بينهما في معالجة أزمة الديون السيادية داخل منطقة اليورو ؟ ولمعالجة الإشكالية المطروحة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي ، التحليلي التطبيقي معتمدة على نموذج خوارزمية بلس المتقدمة بإستخدام سمارتSEM-PLSAAdvanced وتوصلت الى مجموعة من النتائج أبرزها :

* السياسة النقدية بأهدافها وأدواتها تعبر عن الوضع النقدي للدولة الذي يمكنها من إتخاذ القرارات اللازمة للنهوض بالقطاع المصرفي كونه المحرك الإقتصادي لأي دولة.

1 أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، الطبعة الأولى، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ، 1432هـ 2013م.

2 متوكل أحمد فضل، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الإستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014 م ،مجلة الشمال جامعة الحدود الشمالية ، 1438هـ 2014 م .

- * رغم الدور الرئيسي الذي يحضى به البنك المركزي الأوروبي والذي تسند له مهمة ادارة السياسة النقدية الموحدة في منطقة الأورو إلا أنهم يكن قادرا على احتواء الأزمة في ظرف وجيز.¹
- 6- دراسة الباحث سماحي أحمد 2018** المعنونة بدور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2002-2016 : تحت الإشكالية التالية : مامدى مساهمة السياسة النقدية في استهداف ظاهرة التضخم ؟ معتمدا على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ، وخلصت الدراسة الى نتائج يمكن طرح بعضها في الآتي ذكره :
- * من بين متغيرات السياسة النقدية يوجد فقط سعر الصرف الحقيقي الذي يؤثر على معدل التضخم طرديا سواء في المدى القصير او البعيد.
- * الكتلة النقدية تسبب التضخم في الجزائر ، وتشير هذه العلاقة الى ظاهرة نقدية بحتة وفق المتغيران للذان اثبتا أن زيادة الكتلة النقدية تصاحبها زيادة في المستوى العام للأسعار.²
- الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية**
- 1-دراسة الباحثون فيلاردو غابريل ، جيفري أماتو، اندرو جوتير، بوب بيتر و فينغ تشو جوان 2005** بعنوان أسعار الصرف والسياسة النقدية (نظرة عامة) :إنطلقت هاته الدراسة من اشكالية مفادها : ماهيا الإستجابة المناسبة للسياسة النقدية لتغيرات سعر الصرف حيث استخدمت المنهج التجريبي وفق نماذج الإنحدار الذاتي المتجه VAR و النماذج الإقتصادية الكلية الهيكلية اضافة الى نماذج DSGE ، وكانت أهم النقاط المتوصل اليها كما يلي :
- * صدمات أسعار الفائدة لها تأثير أقصى على أسعار الصرف في المدى القصير 4 شهور تقريبا.
- * ان التنبؤ الدقيق بالتضخم قد يؤدي الى تقلبات أسعار الفائدة وهذا أمر مرغوب فيه عادة.³
- 2-دراسة الباحث هينري SGB** بعنوان ملاحظات للسياسة النقدية على نظرياتها وممارستها جويلية 2013:تهدف الدراسة الى تبيان تجربة المملكة المتحدة في تغيرات سلوك السياسة النقدية خلال أزمة 2008 وتمحورت اشكالية البحث حول ماذا كانت السياسة النقدية على خطأ في الفترة التي سبقت الأزمة ؟ إستخدمت الدراسة المنهج التجريبي الوصفي إعتمادا على النموذج القياسي ونموذج DSGE،وقد اسفلت هذه الأخيرة نتائج أهمها :
- *تؤدي التغيرات المستمرة في النظام الى آثار في الجانب الإقتصادي.

1 ديش فاطمة الزهراء، دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الإقتصادية دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو ، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، تخصص نقود بنوك ومالية، 2017-2018.

2 سماحي أحمد 2018، السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر:دراسة قياسية للفترة 2002-2016 ،مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 14 ، العدد 19 ، جامعة تلمسان الجزائر 2018.

³ FilardoGabriele,Jeffery Amato ,AndrewGoetz von, Peter and Feng Zhu, **Research on Exchange Rates and Monetary Policy : an Overvie** ,Jun2005.

*ان احداث تعديل على السياسة النقدية يعمل على تغيير ملحوظ في معدل البطالة والتضخم.¹

2-دراسة الباحثان كارلوس كافالهو و فرناند انيشيو بعنوان هل يفهم الناس السياسة النقدية ؟ أبريل 2014 :تركزت هذه الدراسة على أن تحسين فهم الجمهور لإستراتيجية سياسة البنك المركزي وكذا سمات السياسة النقدية الأمريكية يقلل من حالة عدم اليقين الإقتصادي والمالي بالإضافة الى العمل على استقرار معدلات التضخم في المدى الطويل للجمهور ، وبالتالي تعزيز قدرة البنك المركزي ، حيث استخدم الباحثان المنهج التجريبي بحكم طبيعة الدراسة التي عمدت على اجراء عملية مسح ميشيقان على 500 أسرة امريكية بإستخدام نموذج التوازن (DSGE) ، ونموذج الإنحدار (OLS) وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها :

* أن بعض الأسر تشكل توقعاتها بطريقة تتوافق مع قاعدة تايلور 1993.

* لاتظهر العلاقة السلبية بين البطالة ومعدلات التضخم في البيانات إلا في إجابات الأسر خلال فترات ضعف سوق العمل.²

4- دراسة الباحثان أدليك أومولاد، هارولد نجرالوا بعنوان انتقال السياسة النقدية ونمو قطاع التصنيع في الجزائر، ديسمبر 2016 :تهدف الدراسة الى ايضاح العلاقة بين السياسة النقدية ونمو قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (1981-2014) بإعتبارها بلد ريعي مصدر للنفط ، بالإضافة الى دراسة أثر صدمات أسعار النفط على متغيرات السياسات النقدية ، اعتماداً على المنهج التحليلي الوصفي بإستخدام نموذج الإنحدار التلقائي للناقلات الإتجاهية وبيانات التردد الفصلية ، وقد أسفرت هاته الدراسة على النتائج التالية :

* تلعب أسعار الفائدة دوراً هاماً في تحديد الإختلافات في نمو قطاع التصنيع كما أنها تؤثر على أسعار الصرف.

* تباينات عرض النقود يتم تفسيرها الى حد كبير بالتغيرات في أسعار الفائدة وأن نمو اجمالي الناتج المحلي بشكل عام هو الذي له أكبر تأثير على نمو قطاع الصناعات.³

المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

إن معظم الدراسات قامت بدراسة المتغير الأول مع الميدان الذي يرتبط معه بشكل مباشر وهو التجارة الخارجية وميزان المدفوعات بينما في الدراسة الحالية فقد تم ربط هذا المتغير مع السياسة النقدية والتي تعد أحد السياسات المؤثرة في اقتصاديات الدول لما يجمع هاتين السياستين من تحقيق أهداف مشتركة وقد تم تغطية هذه الدراسة خلال الفترة (1990-2019) في الدولة الجزائرية .

¹SGB Henry,U.O.K.Monetary Policy:Observations on its Theory and Practice,July 2013.

² CARLOS CARVALHO , FERNANDA NECHIO , (do people understand monetary policy ?) , april2014.

³Adeleke Omolade(nigeria),Harold Ngralawa(south Africa), Monetary ponicy transmissior and groyth of the manufacturing sector In Algeria,Dicembre 2016.

كما اتسمت هاته الدراسة بالربط بين هاتين السياستين من خلال المتغيرات النقدية التي تسيطر عليها السياسة النقدية من كمية الكتلة النقدية ومعدل الفائدة فهذه الدراسة تهدف إلى:

*توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على السياسة النقدية.

*مدى استجابات المتغيرات النقدية للإقتصاد الجزائري وتأثرها لتغيرات سعر صرف الدينار .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى الإطار النظري لسياسة الصرف ، والتي تعتبر من السياسات الفاعلة في إقتصاديات العديد من الدول وذلك من خلال سعيها لتحقيق إستقرار العملة وحمايتها من الهجمات التي يمكن أن تتعرض لها ، كما تم التطرق الى ماهية السياسة النقدية بإعتبارها السلطة المتحكمة في العرض النقدي للدولة بالإضافة الى أهم الأهداف التي تسعى هاته السياسة لتحقيقها . إضافة الى ذلك تناولنا أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع ، والوقوف على أهم نقاط التشابه والإختلاف معها .

الفصل الثاني : تحليل

وقياس أثر سياسة

الصرف على السياسة

النقدية في الجزائر

(1990 - 2019)

تمهيد

عرفت سياسة الصرف في الجزائر تطورات عديدة منذ الإستقلال حيث انتهجت أنظمة عديدة تعتمد على ربط العملة وأخرى على نظام تعويم المدار للعملة والذي جاء نتيجة الإصلاحات التي عرفتها الدولة الجزائرية على الصعيد النقدي والمالي الذي تم إستحداثه بداية من التسعينيات و تزامن ذلك مع إصلاحات الصرف، حيث عمدت السلطات النقدية وبإعتبارها السلطة أو الهيئة المسؤولة عن حفظ الاستقرار المالي والنقدي للدولة إذ تلعب هاته الأخيرة دوراً مهماً في تحقيق أهداف سياسة الصرف من خلال التحكم في مجموعة من الأدوات التي تعمل على تحقيق تلك الأهداف .

في هذا الفصل سنتم دراسة الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة انطلاقاً من تطور كلا المتغيرين في الجزائر ودراسة آثار تغيرات سعر صرف الدينار على متغيرات السياسة النقدية وذلك باستخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى في تقدير نموذج الدراسة.

المبحث الأول : التحليل الوصفي لسياسة الصرف والسياسة النقدية في الجزائر

المطلب الأول: مسار سياسة الصرف في الجزائر (1990-2019):

أدى التدهور المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 وكذا تضخم مواعيد إستحقاق الديون الخارجية الى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بإحداث إختلالات سياسية وإقتصادية ما استوجب على الدولة الجزائرية إجراء بعض التعديلات على معدل صرف الدينار سنتطرق إليها في هذا المطلب .

1- الإنزلاق التدريجي 1987-1991: نتيجة إنخفاض السيولة النقدية جراء الأزمة البترولية 1986 عرف الدينار الجزائري إنخفاضات متتالية ، حيث بدأت تتخذ إجراءات تصب حول التوجه نحو إقتصاد السوق ، ووفقا لهذه الآلية قامت السلطة النقدية في الجزائر بتنظيم عملية الإنزلاق والذي يهدف الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة ، وطبقت هاته الآلية خلال فترة طويلة نسبيا إمتدت من نهاية 1987 الى غاية سبتمبر 1991 ، حيث إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الى 17.7 دولار سنة 1991 بعد ما كان سعر صرف الدينار 4.9 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 حيث أن المنعرج الذي عرفته السياسة النقدية في الجزائر والمتعلق بقانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 عمل على تكريس ميكانيزمات السوق من خلال إهتماماته بتجسيد الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد وإستقرار سوق الصرف .

و تمت عملية الإنزلاق بشكل ملحوظ حيث انتقل معدل صرف الدينار الى 12.11 دينار لكل دولار سنة 1990 ، وقد استمر هذا الإنزلاق السريع الى بداية 1991 بهدف الوصول الى المستوى الذي يسمح بإستقرار معدل صرف الدينار¹ ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

¹ سيد عمر زهرة ، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الإقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2018 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية ادرار، 2017-2018 ، ص ص 110 111.

جدول رقم (4): تطور سعر الصرف خلال الفترة (1986-1991) الإنزلاق التدريجي

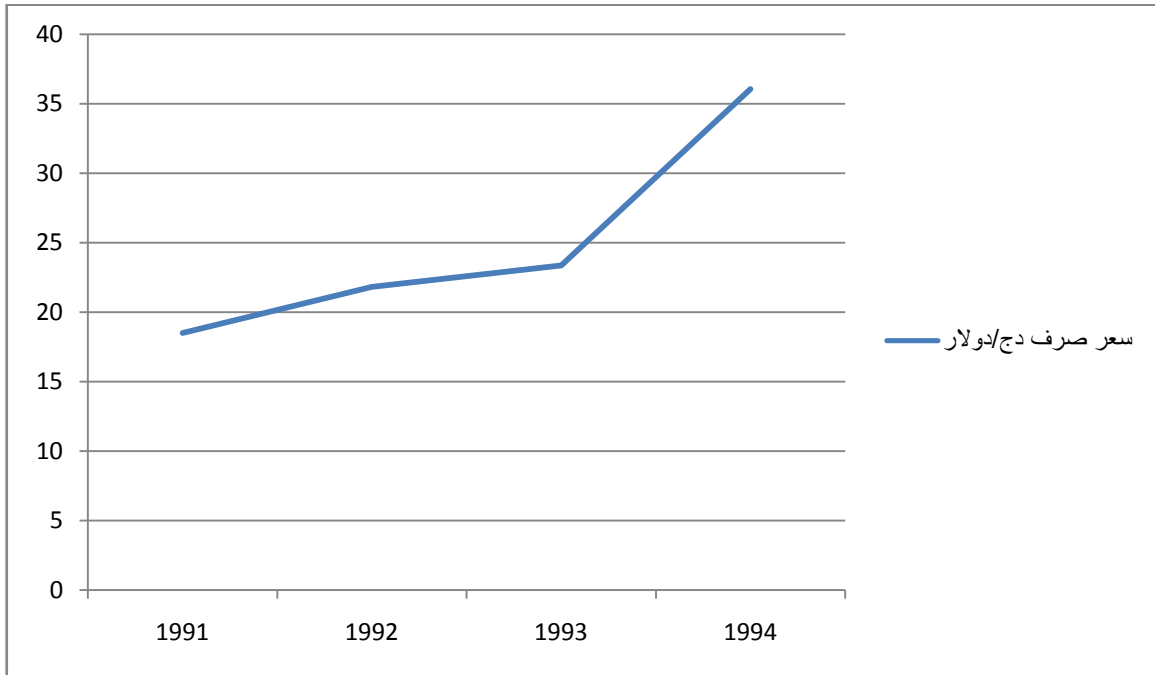
التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الإنزلاق
-	4.824	غاية 1986
بداية عملية الإنزلاق	4.936	غاية 1987
-	8.032	غاية 1989
تسريع عملية الإنزلاق تماشيا مع وتيرة إنطلاق الإصلاحات	12.1191	غاية 1990
تسريع عملية الإنزلاق تماشيا مع وتيرة انطلاق الإصلاحات	15.8889	غاية 1991
استمرار الإنزلاق السريع بهدف إستقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16.5949	غاية 1991
إستقراره عند هذا المستوى لمدة 6 أشهر	17.7653	غاية 1991
تخفيض بمقدار 22 بالمئة بموجب إتفاق مع صندوق النقد الدولي وإستمرار الوضع الى غاية 1994	22.5	غاية 1991

المصدر : جعفري عمار ،مرجع سبق ذكره ،ص 102

2-التخفيض الصريح 1991-1994: طبقت هذه الطريقة بعد أن إتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وقد تميز سعر صرف الدينار بإستقرار عند هذه النسبة الى غاية مارس 1994 قبل إبرام إتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث أُجري تعديل طفيف لم يتعد 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي إتخدهمجلس النقد والقرض بتاريخ 10-04-1994 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا أصبح سعر صرف الدينار 36دج/1 دولار¹، هذا ما يبينه الشكل التالي :

¹بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ص112.

شكل رقم(2): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1991-1994 الوحدة (مليار/دج)



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على سيد أمير الزهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 114

3- مرحلة التعويم المدار: /بداية من أواخر 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده ،اذ أصبح يحدد وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ عام 1974 و تنقسم هاته المرحلة الى مرحلتين :

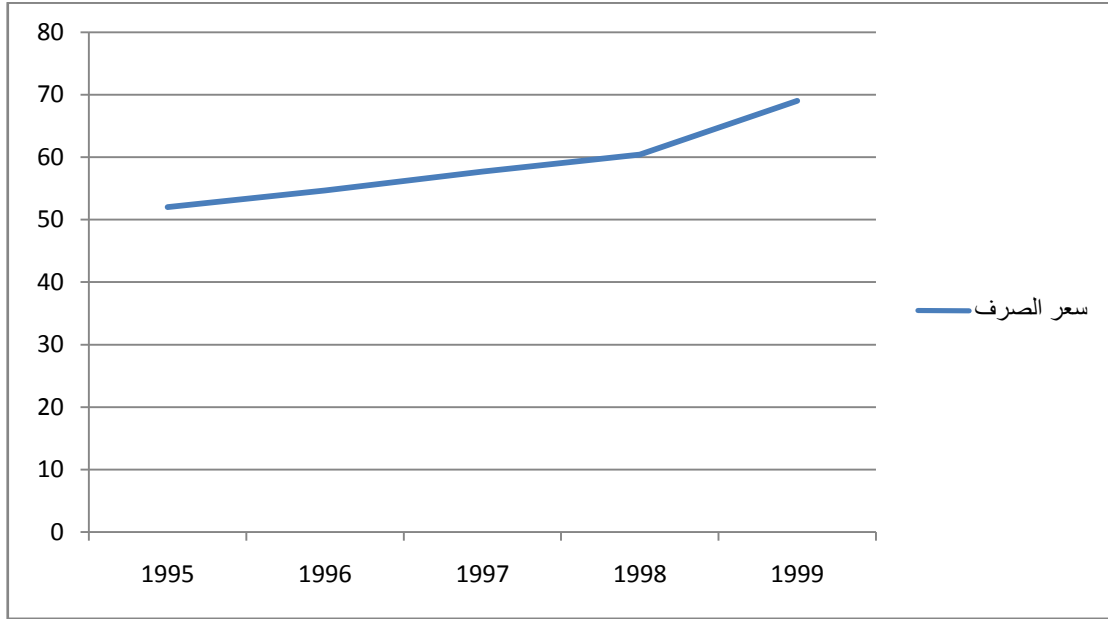
3-1 نظام جلسات التثبيت: وهو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف بنك الجزائر، وعليه يمكن القول أن آلية تثبيت الجلسات هي الآلية التي تمثل المرحلة الإنتقالية في التحول نحو سعر الصرف والذي تحدده قوى السوق¹.

3-2 سوق الصرف البنينية للبنوك: أصدر بنك الجزائر مع نهاية 1995 التنظيم رقم 95-08 المؤرخ في 23-12-1995 والمتعلق بإنشاء سوق الصرف البنينية للبنوك لتحل محل آلية التثبيت وانطلق نشاط هاته السوق في 02-01-1996²

¹جعفري عمار، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

²عبد الحميد مرغيت، ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 2017-2018، ص 174.

شكل رقم (3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1995-1999 الوحدة(مليار /دج)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على الموقع www.tsa-algerie.com 11-11-2019 على الساعة 20:26

4- سياسة الصرف خلال الفترة 2000-2008: / استمرت قيمة الدينار الجزائري بالإنخفاض وذلك من 2000 الى 2002 حيث إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 الى 79.68 سنة 2002 ، ولقد سجلت الفترة الموالية إستقرارا وإستمر هذا الإستقرار الى غاية 2004 كما ساعد إرتفاع أسعار البترول سنة 2004 على إرتفاع إحتياجات الصرف الرسمية مما حسن وضعية ميزان المدفوعات ، أما في سنة 2005 فقد بلغ متوسط سعر صرف الدينار الجزائري 73.3669 دج مقابل 1 دولار وفي سنة 2006 عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار ارتفاعا ليصل الى 72.6459 دج لكل واحد دولار و عرف استقرارا بالنسبة للأورو ليصل الى 91.2 دج لكل واحد أورو وإستمر سعر صرف الدينار في الإرتفاع ليصل الى 69.3644 دج لكل واحد دولار و 95.0012 دج بالنسبة للأورو خلال سنة 2007¹.

5- سياسة الصرف خلال الفترة 2008-2011: / عرف سعر صرف الدينار الجزائري سنة 2008 إنخفاضا في قيمته إثر الأزمة المالية لنفس السنة وتذبذبا في أسعار العملات الرئيسية فقد بلغ سعر صرف الدينار 63.86 دج مقابل 1 دولار و 96.91 دج مقابل 1 أورو، أما في سنة 2009 فقد قدرت نسبة الصرف المتوسطي للدينار مقابل الدولار ب 72.06467 دج ، في حين قدرت نسبته بالنسبة للأورو ب 101.2979 دج مقابل واحد أورو، وفي سنة 2010 إرتفع سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 2.1

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، من الموقع www.andi.dz 12-02-2020، على الساعة 20:53.

بالمئة مقابل الدولار في حين إنخفض مقابل الأورو بنسبة 3 بالمئة، أما نهاية ديسمبر 2011 فقد بلغ سعر صرف الدينار 106.53 دج للأورو الواحد¹.

6- سياسة الصرف خلال الفترة 2012-2019: /عرفت سنة 2012 تحسنا قليلاً لسعر صرف الدينار مقابل الأورو حيث وصل الى 102.21 دينار مقابل واحد أورو كما إستقر متوسط سعر الصرف السنوي للدينار مقارنة بالدولار الأمريكي عند 77.5591 دينار جزائري لواحد دولار² وفي سنة 2013 بلغ متوسط سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الى 79.38 دج لكل 1 دولار³ وفي سنة 2015 عرف سعر صرف الدينار انخفاضا قدره 19.81 % مقابل الدولار اذ انتقل سعر الصرف الى 100.46 دينار مقابل واحد دولار أمريكي بعد أن كان يقدر ب80.56 سنة 2014، ومع ذلك فإن السعر السنوي للدينار لم ينخفض مقابل الأورو الا بنسبة 4.07% ليصل الى 111.44 دج مقابل 1 أورو لنفس السنة⁴. في سنة 2016 قدرت نسبة سعر صرف الدينار مقابل الأورو ب 121.18 و109.47 بالنسبة للدولار، في سنة 2017 قدرت نسبة متوسط سعر الصرف ب125 بالنسبة للأورو و110.96 بالنسبة للدولار، وبلغ متوسط سعر صرف السنوي للدينار مقابل الدولار ب 116.62 دولار /الدينار في عام 2018⁵، وفي سنة 2019 بلغ سعر صرف الدينار 118.61 لكل 1 دولار و134.80 دج للأورو الواحد، وهذا مايبينه الجدول رقم 5.

¹بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، طبعة أكتوبر 2012، ص 83.

²بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، طبعة نوفمبر 2013، ص 98.

³بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، طبعت نوفمبر 2014، ص ص 79-80.

⁴بنك الجزائر، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، ص 73.

⁵وكالة الأنباء الجزائرية، من الموقع www.andi.dz، 2020/02/12 على الساعة 20:53.

جدول رقم (5): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2001-2019)

السنة	نسبة صرف دج /الدولار \$	نسبة صرف دج /الأورو £
2001	77.2647	69.2002
2002	79.6850	75.3573
2003	77.3683	87.4644
2004	72.6459	89.6425
2005	73.3669	91.3211
2006	72.6459	91.2447
2007	69.3644	95.0012
2008	64.5810	94.8548
2009	72.6467	101.2979
2010	74.3199	103.4953
2011	72.8537	102.2154
2012	77.5519	102.1627
2013	79.3809	105.4374
2014	80.56	106.91
2015	100.46	111.44
2016	109.47	121.18
2017	96.110	125.32
2018	62.116	137.69
2019	118.61	134.80

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية www.andi.dz 2020/02/12 على الساعة 20:53

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 46 : جوان 2019 ص 20.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر 1990-2019

عرفت الجزائر عدة برامج للإصلاح الإقتصادي وخاصة ما تعلق منها بجانب السياسة النقدية كما كان للتطورات التي حصلت منذ 1990 أثر على السياسة النقدية في ظل إتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي بهدف منها الحصول على قروض ومساعدات مالية.

أولاً: السياسة النقدية للفترة 1990-1993 (برنامج الاستعداد الإنمائي الأول والثاني) : يعتبر أول إتفاق للجزائر مع صندوق النقد الدولي في 31 ماي 1989 والذيدامت مدته 12 شهرا ، حيث تحصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، كما إستفادت من تسهيل تعويضي مقدر ب 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي¹ ، كان هذا ضمن برنامج الإستعداد الإنمائي الأول .

أما برنامج الإستعداد الإنمائي الثاني في جوان 1991 فقد خصص له مبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربع شرائح اذ لم يتم سحب الشريحة الرابعة نتيجة عدم إحترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الإتفاقية المبرمة² ، ومن بين أهم الإجراءات النقدية التي إتبعتها السلطات النقدية نجد مايلي : رفع معدل الخصم من 10% الى 11.05% سنة 1992 و نمو الكتلة النقدية M2 سنة 1991 بمعدل 21.3% بعد ان كان يقدر ب 11.3% سنة 1990³.

أدى هذا التوسع الى بروز ضغوط تضخمية فخلال سنتي (1992-1993) أدت السياسة النقدية التوسعية الى زيادة حجم النقد بنسبة 22% على مدى الفترة المذكورة.

ثانياً: السياسة النقدية للفترة 1994-1998 (برنامج الثبيت والتعديل الهيكلي) : بعد فشل الإتفاقيتين السابقتين التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي كانت السلطات الجزائرية مرغمة على اللجوء مرة أخرى إليه لإبرام إتفاقية ثالثة في إطار برنامج الإتفاق الموسع أو ما يسمى بالتعديل الهيكلي والهدف من هذه الإتفاقية هو معالجة الإختلالات الي كانت تعاني منها منذ 1986 وقد إمتد الى مرحلتين :

* التثبيت الهيكلي : من ماي 1994 الى ماي 1995.

* التعديل الهيكلي : من ماي 1995 الى ماي 1998.

¹ ملازم زين الدين، سدايرية فيصل، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية (1990-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي قالم، 2012 - 2013 ، ص 136.

² زين عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فاعليتها في ادارة الطلب الكلي، دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2004 ، ص 134.

³ بالعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره، ص 190 (بتصرف).

الفصل الثاني: تحليل وقياس اثر سياسة الصرف على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2019)

وبموجبها الإتفاقية تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بإعادة جدولة ديونها الخارجية من أهم أهداف برنامج التثبيت الهيكلي هو التحكم في التدفق النقدي¹، أما بالنسبة للتعديل الهيكلي فهو أوسع وأشمل وجاء لإعادة الإستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى إقتصاد السوق بأقل التكاليف²، خلال الفترة 1993 إلى 2000 تزايدت الكتلة النقدية بشكل ملحوظ بسبب البرامج التنموية هذا ما يظهره الجدول رقم 6

جدول رقم (6) : تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (1993-2000)

الوحدة :مليار دج

البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الكتلة النقدية M2	627.5	723.6	799.6	919.6	1082	1288	1468	1659
معدل نمو M2 %	21.6	15.3	10.5	15.0	17.6	19.1	14.0	13.0

المصدر : بالعزوز بن علي ،مرجع سبق ذكره ،ص20

جدول رقم (7) تطور سعر الفائدة ومعدل التضخم خلال الفترة (1990-2001)

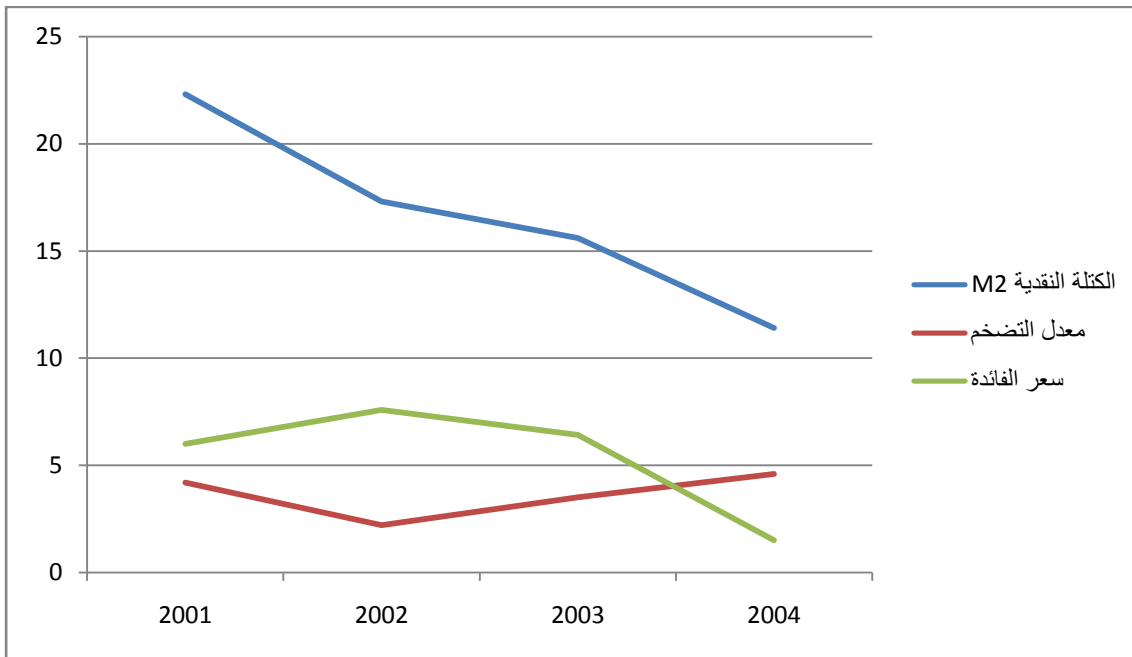
البيان	90	-91	94	95	96	97	98	99	2000
م إ خ % (نهاية السنة)	6	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5	6
م ف م % (متوسط)	8	12.8	18	17.8	16.3	14.2	10.2	9.3	8.5
معدل التضخم %	18	25.8	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3
م ف ح % (متوسط)	-10	-13	-10	-12	-2.4	8.5	5.2	6.7	8.2

المصدر: بالعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص 210

¹بالعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره، ص194 (بتصرف).
²بالعزوز بن علي، المرجع أعلاه، ص 195 (بتصرف).

ثالثا- السياسة النقدية للفترة 2001-2004 (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي) :/ يعتبر مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي الذي جاء في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول فترة البرنامج بنسب متفاوتة وتبلغ القيمة الإجمالية لها حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وجاء هذا المخطط في اطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتهاجها مع بداية تحسن وضعية معدل الصرف قصد تنشيط الإقتصاد الوطني وكان الهدف من هذا البرنامج تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال توفير مناصب الشغل وذلك بزيادة الإستثمارات والتحكم في معدلات التضخم ، ما سمح بإعادة بعث مسار النمو الإقتصادي الذي بلغ 7 % سنة 2003¹ ، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم (4) : تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة (2001-2004) الوحدة (%)



المصدر: من اعداد الطالبتين إعتامدا على :

التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2002-2004 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية.

رابعا: السياسة النقدية للفترة 2005-2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي) :/ عمدت السلطات النقدية في هذه المرحلة الى تثبيت الإنجازات المحققة في المرحلة السابقة كما تم تسجيل عودة الحيوية للنشاط الإقتصادي، فهو مشروع إقتصادي هدفه تحريك عجلة الإقتصاد وخلق ديناميكية إقتصادية جديدة، إذ جاء هذا البرنامج نتاج تحسن الوضعية المالية في الجزائر خاصة بعد الإرتفاع المذهل الذي

¹ خديجة حساين دواجي -دراسة احصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014-2015، ص 30.

سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ 38.5 دولار سنة 2004¹ وقد صاحب هذا إرتفاع قيمة التضخم ليبلغ أقصى قيمة له وهي 6.1 بالمئة سنة 2009 بعد أن كان يقدر ب 1.9 بالمئة سنة 2005، وهذا ما يبينه الجدول رقم 8.

جدول رقم (8) : تطورات المؤشرات النقدية خلال الفترة (2005-2009) (الوحدة%)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الكتلة النقدية %M2	11.7	18.6	24.2	16	03.1
معدل التضخم %	1.9	1.8	3.9	4.4	6.1
معدل الفائدة الحقيقي %	8	8	1.51	-6.43	21.56

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتما دعلى :

التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2007 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة جويلية 2008.
التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة سبتمبر 2009.
التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة نوفمبر 2014.
مجلة الإقتصاد و المالية-فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف ،حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013المجلد رقم 1 العدد الثاني ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

خامسا: السياسة النقدية للفترة 2010-2014 (برنامج توطيد النمو الإقتصادي): / يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة إعمار الوطن فقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج ، وذلك لإستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق ،كما تم زيادة الإذخارات المالية سنة 2010 في صندوق ضبط الإيرادات رغم الإرتفاع القويلنفقات الميزانية الجارية مقارنة بتطورها سنة 2009² تم ادراج سياسة استهداف التضخم سنة 2011نتيجة فائض سيولة الذي شهدته وهذا بعد اصلاح اطار السياسة النقدية في أوت 2010بالإضافة الى التحكم في تطور المجاميع النقدي³ كماواصل بنك الجزائر امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية عام

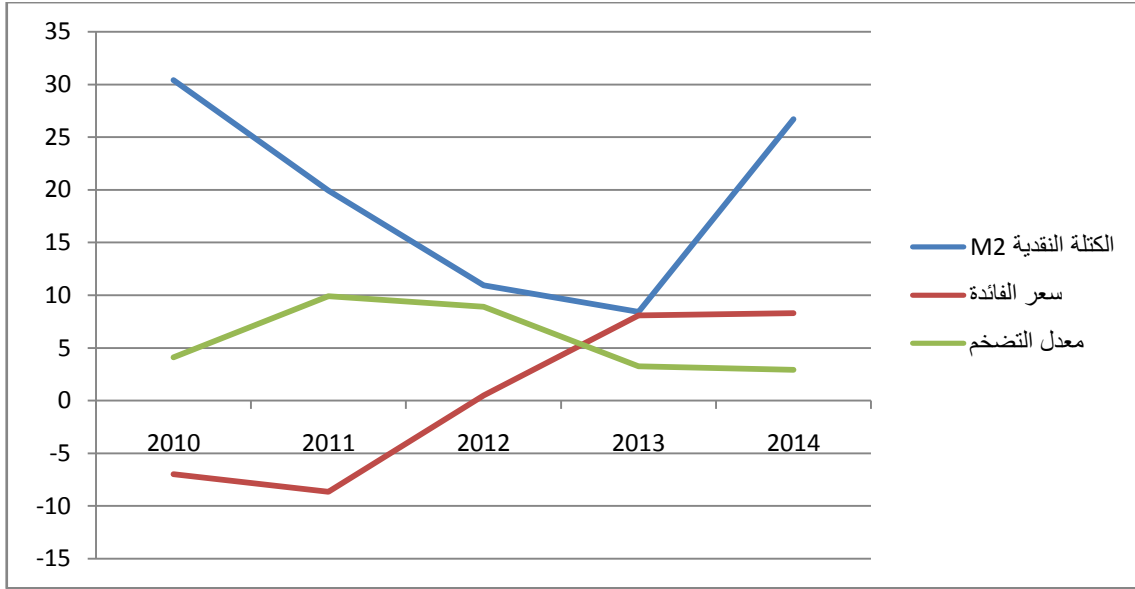
¹نادية معلالة ومليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص تمويل التنمية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،2014-2015 ص 71.

²التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010 ،التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة جويلية 2011 ، ص 165.

³التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011 ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، طبعة اكتوبر 2012 ، ص ص 178 179.

2012 وذلك بواسطة الإدارة المنظمة للوسائل الغير مباشرة للسياسة النقدية قدر المجمع النقدي M2 بقيمة 11941.51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار نهاية سنة 2012¹

شكل رقم(5):تطور نسب المؤشرات النقدية خلال الفترة (2010-2014) الوحدة (%)



المصدر من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: تقرير بنك الجزائر لسنتي 2010/2011 مرجع سابق

التقرير السنوي للبنك المركزي لسنتي 2013/2015.

بنك الجزائر ، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017.

سادسا: السياسة النقدية خلال الفترة 2015-2019 (المخطط الخماسي) :/ جاء المخطط الخماسي كتكملة للبرامج السابقة ونظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية ، قررت الحكومة مواصلة هذه السلسلة من أجل دعم الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية ، وفي هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 والذي يتضمن ميزانية تجهيزية تقدر ب4079.7 مليار دج وقد تم في هذه المرحلة تقليص مستوى السيولة المصرفية خلال سنتي 2015-2016 الى 1832.6 مليار دج و820.9 مليار دج على التوالي إضافة الى نمو الأرصدة النقدية والشبه نقدية M2 ب8.3% سنة 2017 مصاحبة بارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف كما تم اللجوء للتمويل الغير تقليدي سنة 2017 ليرتفع مستوى السيولة الى 1380.8 مليار دج في نهاية ديسمبر 2017 ما أدى الى ارتفاع القروض الموجهة للدولة²، أما بالنسبة للتضخم فقد إنخفض الى 2 بالمئة سنة 2019 بعد ما كان 6.4 سنة 2016 هذا ما يلاحظ من الجدول رقم 9.

¹التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012 ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، طبعة نوفمبر 2013، ص 177.

²خديجة حساين دواحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

الجدول رقم (9) : تطور نسب المؤشرات النقدية خلال الفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
m2% الكتلة النقدية	0.1	0.8	8.3	0.13	32
سعر الفائدة%	15.45	6.35	3.15	0.41	3.90
معدل التضخم %	4.8	6.4	5.6	5.5	2.7

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءً على: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015،

التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة نوفمبر 2016.

بنك الجزائر ، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 ، مرجع سبق ذكره.

الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2015-2017-2018 نشره 2018.

وكالة الأنباء الجزائرية www.andi.dz 17-6-2020 على الساعة 20:51.

افتتاح يوم حول عصرنة المصارف انجازات وآفاق المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية 19-2-2019 ص3.

<https://ar.tradingeconomics.com> 17-2-2020 على الساعة 21:10.

المبحث الثاني : النمذجة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على المتغيرات النقدية في الجزائر

في هذا المبحث واستنادا للدراسة النظرية لمتغيرات الدراسة والتي تم التطرق اليها في الفصل الأول سيتم حصر المعطيات وتطور الأرقام الإحصائية لكل من سعر الصرف والمؤشرات النقدية للسياسة النقدية السنوية ابتداءً من سنة 1990 الى سنة 2019 الأمر الذي يحدد لنا حجم العينة المدروسة والذي يقدر ب30 مشاهدة كما اذ أن مجتمع الدراسة يتمثل في الدولة الجزائرية ككل، ومن هنا تظهر لنا المتغيرات الإقتصادية الخاضعة للدراسة وهي كمايلي:

***المتغير المستقل** : وهو المتغير المؤثر في المتغيرات التابعة ويتمثل في :

- **سعر الصرف الإسمي** : وهو السعر النسبي بين عملتين أي أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية.

***المتغيرات التابعة** : وهي المتغيرات التابعة والمتأثرة بتغير المتغير المستقل تتمثل في :

- **الكتلة النقدية M2** : وتتمثل في التجهيزات النقدية الفورية بالإضافة الى حسابات الإدخار وحسابات التوفير.

- معدل التضخم : وهو مؤشر يدل على نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار.
- معدل الفائدة : وهو المعدل الذي تتقاضاه البنوك التجارية على عمليات الإقراض.

المطلب الأول: الأسس النظرية لنموذج الدراسة

الفرع الأول: تقديم نموذج الدراسة الإندار الخطي البسيط (التعريف , الفرضيات) يعتبر الإندار البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين ، يسمى أحد هذه المتغيرات بالمتغير التابع والثاني بالمتغير المستقل.

أولاً : التعريف :/ ويمكن تعريف الإندار الخطي البسيط كما يلي :

* الإندار البسيط يعبر عن العلاقة الخطية بمعامل الارتباط الخطي والذي يشير الى وجود علاقة تامة بين متغيرين X و Y^1 ، ويمكن كتابة ذلك بالمعادلة البسيطة التالية: $Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i$

هذه المعادلة تسمى بنموذج الإندار الخطي لمتغيرين لأنه يربط بين متغيرين احدهما تابع وله عدة اسماء منها متغير الإستجابة او التوضيحي او المفسر، والثاني مستقل ويسمى أيضا بالمتغير التفسيري او المقدر.²

* يعتبر الانحدار البسيط أبسط أنواع نماذج الإندار حيث يختص بقياس العلاقة بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع ومتغير آخر يسمى بالمتغير المستقل أو التفسيري ، ومعادلة الإندار الخطي البسيطة تأخذ الصيغة التالية : $Y = a + \beta x$

هذه الأخيرة تحتوي على متغيرات هي (Y) كمتغير تابع و(X) كمتغير مستقل وأن المتغير التابع يمكن تفسيره بالتغيير في المتغير المستقل.³

وما يمكن الإشارة إليه أن معادلة الانحدار لها الإمكانية في التنبؤ بقيم (Y) عندما تتوفر قيم (Xi) ، بمعنى آخر امكانية وضع قيم تقديرية للمتغير (Y) على اعتبار أن معادلة الإندار قائمة لغرض التقدير والتنبؤ المستقبلي ، وسميت بالمعادلة الخطية لأن رسالبيانات للمتغيرين تظهر بيانيا على شكل خط مستقيم.⁴

¹-عاطف عبد الرفوع ، الإحصاء التربوي، الطبعة الثانية ،جامعة حسين بن طلال ،عمان ،الأردن، 1437هـ-2016م ، ص154.

²-خالد محمد السواعي ، **Eviews** والإقتصاد القياسي، الطبعة الأولى ، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان الأردن ، 2012 ، ص 84 .

³عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة ، طبعة 1425 ربيع ثاني يونيو 2004 ، ص 96.

⁴مؤيد عبد الحسن الفضل ، الإحصاء المقدم في دعم القرار بالتركيز على منظمات الأعمال،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2007،ص 267-268.

إنطلاقاً من هذه التعاريف يمكن القول أن الإنحدار الخطي البسيط هو أسلوب يهتم بدراسة أثر أحد المتغيرين على الآخر ، يسمى الأول بالمستقل أو المنتبأ منه ويسمى الثاني بالتابع أو المنتبأ به . ويمكن عرض نموذج الإنحدار الخطي في شكل معادلة خطية من الدرجة الأولى تعكس المتغير التابع كدالة في المتغير المستقل كما يلي: $Y_i = a + \beta x_i + U_i$ حيث Y :

Y المتغير التابع (الذي يتأثر).

X المتغير المستقل (الذي يؤثر).

α يعكس قيمة المتغير التابع في حالة انعدام قيمة المتغير المستقل X .

β ميل الخط المستقيم ، وهو يعكس مقدار التغيير في Y اذا تغيرت X بوحدة واحدة.

U الخطأ العشوائي والذي يعبر عن الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة¹.

ثانيا: الفرضيات : لنموذج الإنحدار البسيط عدة فرضيات يمكن إجمالها فيما يلي :

1/ الوسط الحسابي للمتغير العشوائي يجب أن يساوي الصفر، إذ تعتمد قيمة هذا الأخير على عامل الصدفة فتارة تكون ذا قيمة سالبة وتارة تكون ذا قيمة معدومة وتارة اخرى تكون ذات قيمة موجبة وبالتالي سيكون مجموع قيم المتغير العشوائي صفراً².

ويمكن نوضيح ذلك رياضيا على النحو التالي³ :

$$E(U_i) = 0 \quad Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + U_i \dots\dots 1$$

$$U_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 x_i \dots\dots 2$$

بإدخال المجموع على المعادلة 2 نجد:

الأخذ بعين الإعتبار \bar{x} الوسط الحسابي

$$\sum U_i = \sum (Y_i - \beta_0 - \beta_1 x_i)$$

$$\sum U_i = \sum Y_i - n\beta_0 - \beta_1 \sum x_i \dots\dots 3$$

$$\beta_0 = \bar{Y} - \beta_1 \bar{x}$$

¹خليفة الطاهر، محاضرات في الإقتصاد القياس، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل 2016-2017 ، ص 74.

²عدنان داود محمد العذاري، الإقتصاد القياسي نظرية وحلول، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع 1431هـ 2010م ، ص 24.

³حسن علي بخت وسحر فتح الله، الإقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 38.

نعوض قيمة β_0 في المعادلة 3 :

$$\sum U_i = \sum Y_i - n(\bar{Y} - \beta_1 \bar{x}) - \beta_1 \sum x_i \dots\dots\dots 4$$

$$\bar{x} = \sum \bar{x}_i / n$$

$$\bar{Y} = \sum Y_i / n$$

$$\sum Y_i = n \bar{Y}$$

$$\sum x_i = n \bar{x}$$

بالتعويض عن ذلك في المعادلة 4 نجد: $\sum U_i = \sum Y_i - \sum Y_i + \beta_1 \sum x_i - \beta_1 \sum x_i$

$$\sum U_i = 0 \quad \text{ومنه}$$

$$E(U_i) = 0$$

2/ عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء¹ ، بمعنى أن قيم U_i غير مرتبطة بأي من المتغيرات المستقلة أي إنعدام التباين المشترك بين U_i و x_i معنى :

$$\text{Cov}(U_i, X_i) = X E(U_i) = 0 \text{ Cov}(U_i, X_i)$$

$$\text{Cov}(U_i, X_i) = E(U_i, X_i)$$

ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

$$. Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + U_i \dots\dots 5$$

$$U_i = Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i \dots\dots\dots 6$$

بضرب طرفي المعادلة في $\sum X_i$ نجد :

$$\beta_0 = \bar{Y} - \beta_1 \bar{x} \quad \text{ولدينا}$$

و عند التعويض نجد :

$$\sum X_i U_i = \sum X_i Y_i - \sum X_i (\bar{Y} - \beta_1 \bar{x}) - \beta_1 \sum X_i^2$$

$$\bar{x} = \sum X_i / n$$

$$\bar{Y} = \sum Y_i / n$$

نعوض بقيمة \bar{Y} و \bar{x}

$$\sum X_i U_i = \sum X_i Y_i - \sum X_i (\sum Y_i - \beta_1 \sum X_i / n) - \beta_1 \sum X_i^2$$

$$\sum X_i Y_i = \sum X_i Y_i - \sum X_i Y_i + \beta_1 \sum X_i^2 - \beta_1 \sum X_i^2$$

¹البقاسم عباس ، الإقتصاد القياسي، مجلة جسر التنمية، العدد الحادي والخمسون، مارس 2006، المعهد العربي للتخطيط ، ص 5.

بعد الحذف والتبسيط نجد : $\sum_{i=1}^n X_i U_i = 0$

3/ قيم X يجب أن تأخذ على الأقل قيمتين مختلفتين ، كما أن قيم Y موزعة توزيعاً طبيعياً حول متوسطها لكل قيمة من قيم X :

4/ ثبات أو تجانس تباين الأخطاء ، وهذا يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت اي ان تباين المتغير العشوائي (حد الخطأ) حول الوسط الحسابي مقدار ثابت عند كل قيمة من قيم X أي :

$$\text{Var}(U_i) = (E U_i - (E U_i))^2 \text{Var}(U_i) = E(U_i) = \sigma^2$$

الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى (التعريف ، الخصائص)

أولاً: التعريف : لهذه الطريقة عدة تعاريف نذكر منها:

* طريقة المربعات الصغرى (OLS) هي مفهوم رياضي يستخدم في التحليلات الإحصائية مثل الانحدار وتبعاً لهذه الطريقة يتحدد خط الاتجاه العام على أساس أن يكون مجموع مربعات إنحرافات القيم المحسوبة عن القيم الأصلية أصغر ما يمكن ومن هذا الهدف جاء تسمية المربعات الصغرى².

* يمكن تعريف طريقة المربعات الصغرى على أنها تقنية لرسم أفضل خط مستقيم لعينة من المشاهدات Y, X وهي تنطوي على تقليل مجموع مربع انحرافات النقاط عن الخط كما يلي :

$$\text{Min} \sum (Y_i - \hat{Y}_i)^2 \text{ حيث } Y_i \text{ مشاهدات فعلية و } \hat{Y}_i \text{ قيم مقدرة}^3.$$

إذن يمكن القول أن طريقة (OLS) هي عبارة عن أسلوب رياضي يهدف الى تصغير مجموع مربعات البواقي الى أدنى قيمة لها ، حيث أنها تحاول ايجاد أحسن تصحيح خطي بتدنية مربعات الإنحراف بين المشاهدات الفعلية والمقدرة .

وهذا ما يمكن كتابته رياضياً: $\text{Min} \sum U_i^2 = \text{Min} \sum (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2$ والشرط اللازم لتدنية هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة ل β_0 , β_1 المقدرتان معدومة⁴.

ثانياً: الخصائص: للمربعات الصغرى ثلاث خصائص أساسية وهي خاصية عدم التحيز، خاصية الخطية وخاصية الأفضلية او الأدنى تباين سنتناول كل خاصية على حدى.

¹ حسن علي بخت وسحر فتح الله ، مرجع سبق ذكره، ص 39-41 (بتصرف) .

² حامد الشمري ، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار (تطبيقات في منظمات اعمال انتاجية وخدمية) دار المنهال 2005، ص 193 (بتصرف) .

³ خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

⁴ محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر ، 2011م ، ص ص 21-22

1/خاصية عدم التحيز: التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها ، فإذا كان الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز، أما اذا كان الفرق مساوياً للصفر فنقول عن ذلك المقدر بأنه غير متحيز¹. وعدم التحيز يتطلب بأن القيمة المتوقعة ل β والتي هي قيمة المعلومة الحقيقية إذا جمعت عينات كثيرة وفي كل عينة نحسب β يتم أخذ المتوسط ، ذلك المتوسط نظرياً يجب أن يتساوى مع المعلمة الحقيقية $E(\beta) = \beta$ بمعنى آخر متوسط قيم β المقدر تتساوى القيمة الحقيقية للمعلمة β ².

2/خاصية الخطية : مقدرات المربعات الصغرى خطية في المتغير التابع حيث نلاحظ أن تلك المقدرات يمكن وصفها في صورة دالة أو ترتيب خطي من قيم المتغير Y^3 ، حيث β تعتبر دالة خطية للعنصر العشوائي التابع ، هذه الخاصية تعطينا درجة من البساطة في إجراء الحسابات حيث أنه لحساب β نستعمل المتغير التابع في صورة خطية فقط هذه لتبسيط الحسابات⁴.

3/ خاصية الأفضلية (أدنى تباين) : هناك طرق عدة لتقدير النماذج ولكن معرفة كفاءتها يعتمد على تدنية مجموع مربعات البواقي الى أدنى قيمة حتى يتمكن التقدير من إبراز كفاءته بإجتيازه كل الإختبارات الإحصائية والقياسية وهذا يعتمد على تباينات المعالم⁵ ، هذه الخاصية لها أهمية بالغة في الإقتصاد القياسي لأن أدنى تباين يعتبر مؤشر لدقة القياسات وهناك علاقة عكسية بين التباين ودقة القياسات فكلما زاد التباين إنخفضت دقة القياسات ، وكلما قل التباين ارتفعت دقة القياسات⁶.

المطلب الثاني : عرض نتائج الدراسة وتحليلها

في هذا الجزء نستخدم النماذج القياسية (نموذج الانحدار الخطي البسيط)، معتمدين في ذلك على طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معالم النموذج، و باستخدام برنامج 8 EViews لتحليل النتائج.

الفرع الأول : عرض نتائج الدراسة

سنقوم في هذا الفرع بعرض نتائج أثر سياسة الصرف على بعض المتغيرات النقدية (الكتلة النقدية M2، التضخم ، معدل الفائدة)، وذلك من خلال النماذج التالية:

¹محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره، ص 22.

²عدنان الصوني ،محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء ، ص 23.

³حسن علي بخيت وسحر فتح الله ،مرجع سبق ذكره، ص 59.

⁴عدنان الصوني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 22-23.

⁵عدنان داود محمد العذاري ، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول (تطبيق باستخدام برنامج 14 Minitab Release)، الطبعة

الاولى دار جرير للنشر والتوزيع ، 1431 هـ، 2010 م ، ص 37 .

⁶عدنان الصوني ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

النموذج الأول: أثر سياسة الصرف على الكتلة النقدية M2

صياغة النموذج: لقياس اثر سياسة الصرف على العرض النقدي بمفهومه الواسع، نستخدم العلاقة التالية :

$$M2 = a + b \times EXR + \varepsilon$$

M2: العرض النقدي بمفهومه الواسع

EXR : سعر الصرف الاسمي، متوسط الفترة

a و b معالم النموذج و عمتغير عشوائي، حدود الدراسة (1990-2019)

مصدر المعطيات :- تقارير إحصائية لبنك الجزائر بالنسبة للعرض النقدي

- إحصائيات بنك التسويات الدولية/ <https://www.bis.org/> بالنسبة لسعر الصرف.

وبمعالجة البيانات ببرنامج 8 EViews تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم 10 نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: M2

Variable	Coefficien	t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	14.5928		25.77513	5.648579	0.0000
C	-42.646		1912.357	-2.233708	0.0337
R-squared	0.532605			n	30
F-statistic	31.90645			Durbin-Watson stat	1.852649
Prob(F-statistic)	0.000005				

المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج 8 Eviews (أنظر الملحق رقم 2 ص 66)

النموذج الثاني: أثر سياسة الصرف على التضخم

صياغة النموذج: لقياس اثر سياسة الصرف على التضخم نستخدم النموذج التالي:

$$INF = a + b \times EXR + \varepsilon$$

حيث INF : التضخم، متوسط الفترة

EXR: سعر الصرف الاسمي، متوسط الفترة

a و b معالم النموذج و عمتغير عشوائي، حدود الدراسة (1990-2019)

مصدر المعطيات :-تقارير إحصائية لصندوق النقد الدولي بالنسبة للتضخم.

<https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>

إحصائيات بنك التسويات الدولية <https://www.bis.org> بالنسبة لسعر الصرف

وبمعالجة البيانات ببرنامج Eviews8 تم الحصول على النتائج التالية :

الجدول رقم 11 نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: INF				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	-0.259766	0.040275	-6.449775	0.0000
C	26.28028	2.988171	8.794771	0.0000
R-squared	0.597699	N		30
F-statistic	41.59959	Durbin-Watson stat		1.619504
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج Eviews8 (انظر الملحق رقم 2 ص 66)

النموذج الثالث: أثر سياسة الصرف على معدل الفائدة

صياغة النموذج: سنقوم بقياس اثر سياسة الصرف على معدل الفائدة ، وعليه تكون معادلة الانحدار كما يلي:

$$IR = a + b \times EXR + \varepsilon$$

IR : معدل الفائدة الحقيقي، متوسط الفترة

EXR : سعر الصرف الاسمي، متوسط الفترة

a و b معالم النموذج و ε متغير عشوائي، حدود الدراسة (1990-2019)

مصدر المعطيات : - إحصائيات بنك الجزائر (2013/1990) -تقارير إحصائية لصندوق النقد الدولي

<http://www.imf.org/external/arabic/index.htm> (2019/2014)

بالنسبة معدل الفائدة الحقيقي

- إحصائيات بنكا لتسويات الدولية <https://www.bis.org> بالنسبة لسعر الصرف.

وبمعالجة البيانات ببرنامج 8 EViews تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم 12 نتائج تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: IR

Variable	Coefficien	t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	0.228028-		0.057937	3.935769	0.0005
C	6.54441		4.298604	-3.848786	0.0006
R-squared	0.356178			n	-30
F-statistic	15.49028		Durbin-Watson stat	1.751910	
Prob(F-statistic)	0.000499				

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج Eviews8 (انظر الملحق رقم 2 ص 67)

الفرع الثاني : تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها سنقوم في هذا الفرع بتفسير النتائج المتحصل عليها في الفرع الأول ، وذلك من خلال :

أولاً: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة

النموذج الأول: أثر سياسة الصرف على الكتلة النقدية M2 يمكن اختبار صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين الكتلة النقدية M2 كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل من خلال الملاحظات التالية المستخرجة من النموذج :

1- التفسير الإحصائي للنموذج: وفيه سيتم اختبار معنوية أثر سعر الصرف على العرض النقدي وعليه يتم وضع الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم $B_0=0$ ← سعر الصرف ليس له أثر على العرض النقدي

الفرضية البديلة $B_0 \neq 0$ ← سعر الصرف له أثر على العرض النقدي

➤ من خلال نتائج برنامج Eviews8 نجد أن معلمة سعر الصرف موجبة ومعنوية احصائياً، أي أنها تختلف جوهرياً عن الصفر عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن $(0.05 > prob)$ ، كم أن قيمة الحد الثابت C تشير الى أنه عندما تكون المتغيرات المستقلة معدومة فإن معدل الكتلة النقدية M2 يكون - 42.646 وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% وذلك لأن $(0.05 > prob)$ ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

➤ نلاحظ أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.5326، مما يعني أن سعر الصرف يفسر الكتلة النقدية بنسبة 53.26%. حيث تعكس هذه القيمة نسبة القدرة التفسيرية للنموذج وتبين أثر المتغير المستقل في تغيرات الحاصلة على الكتلة النقدية، أي أن النموذج يمتلك القدرة على تفسير 53.26% من النموذج المقترح والباقي 46.74% يعود للعوامل الأخرى التي لم تدخل في النموذج و المتضمنة في المتغير العشوائي ع.

➤ إحصائية فيشر تشير إلى 31.90 وهي مرفقة بقيمة احتمالية قدرها (prob=0.000005)، أي أنها معنوية عند مستوى 5 % ، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

النموذج الثاني: أثر سياسة الصرف على التضخم :

يمكن اختبار صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين معدل التضخم كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل من خلال الملاحظات التالية المستخرجة من النموذج:

1 -التفسير الإحصائي للنموذج: سيتم اختبار معنوية أثر سعر الصرف على التضخم وعليه يتم وضع الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم $B_0=0$ ← سعر الصرف ليس له أثر على التضخم

الفرضية البديلة $B_0 \neq 0$ ← سعر الصرف له أثر على التضخم

➤ من خلال نتائج برنامج Eviews8 نجد أن معلمة سعر الصرف سالبة ومعنوية احصائيا، أي أنها تختلف جوهريا عن الصرف عند مستوى معنوية 5 % وذلك لأن (prob > 0.05) ، كم أن قيمة الحد الثابت C تشير الى أنه عندما تكون المتغيرات المستقلة معدومة فإن معدل التضخم يكون 26.28 وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% وذلك لأن (prob > 0.05) ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

➤ نلاحظ أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.59769، مما يعني أن سعر الصرف يفسر التضخم بنسبة 59.76%. حيث تعكس هذه القيمة نسبة القدرة التفسيرية للنموذج وتبين أثر المتغير المستقل في تغيرات الحاصلة على معدل التضخم ،أي أن النموذج يمتلك القدرة على تفسير 59.76% من النموذج المقترح والباقي 39.24% يعود للعوامل الأخرى التي لم تدخل في النموذج و المتضمنة في المتغير العشوائي ع.

➤ إحصائية فيشر تشير إلى 41.59 وهي مرفقة بقيمة احتمالية قدرها (prob=0.000001)، أي أنها معنوية عند مستوى 5 % ، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

النموذج الثالث: أثر سياسة الصرف على معدل الفائدة

يمكن اختبار صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين معدل الفائدة كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل من خلال الملاحظات التالية المستخرجة من النموذج :

التفسير الإحصائي للنموذج: سيتم اختبار معنوية أثر سعر الصرف على معدل الفائدة من خلال الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم $B_0=0$ ← سعر الصرف ليس له أثر على معدل الفائدة

الفرضية البديلة $B_0 \neq 0$ ← سعر الصرف له أثر على معدل الفائدة

➤ من خلال نتائج برنامج Eviews8 نجد أن معلمة سعر الصرف سالبة ومعنوية احصائيا، أي أنها تختلف جوهريا عن سعر الصرف عند مستوى معنوية 5 % وذلك لأن $(0.05 > \text{prob})$ ، كما أن قيمة الحد الثابت C تشير الى أنه عندما تكون المتغيرات المستقلة معدومة فإن معدل الفائدة يكون 6.54 وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% وذلك لأن $(0.05 > \text{prob})$ ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

➤ نلاحظ أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.3561، مما يعني أن سعر الصرف يفسر معدل الفائدة بنسبة 35.61%. حيث تعكس هذه القيمة نسبة القدرة التفسيرية للنموذج وتبين أثر المتغير المستقل في التغيرات الحاصلة على معدل الفائدة، أي أن النموذج يمتلك القدرة على تفسير 35.61% من النموذج المقترح والباقي 64.39% يعود للعوامل الأخرى التي لم تدخل في النموذج و المتضمنة في المتغير العشوائي E.

➤ إحصائية فيشر تشير إلى 15.49 وهي مرفقة بقيمة احتمالية قدرها $(\text{prob}=0.000499)$ ، أي أنها معنوية عند مستوى 5 % ، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

ثانيا: الإختبارات التشخيصية لبواقي التقدير: ونعني بها اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، واختبار عدم تجانس التباين للأخطاء، ونتائجها كانت كالتالي:

الجدول رقم 13 الإختبارات التشخيصية لبواقي النموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.932423	Prob. F(2,26)	0.0711
Obs*R-squared	5.521614	Prob. Chi-Square(2)	0.0632
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.048904	Prob. F(2,25)	0.0653
Obs*R-squared	5.490375	Prob. Chi-Square(2)	0.0642

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

الجدول رقم 14 الإختبارات التشخيصية لبواقي النموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	11.13912	Prob. F(2,26)	0.0543
Obs*R-squared	13.84365	Prob. Chi-Square(2)	0.0510
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.814133	Prob. F(2,25)	0.4544
Obs*R-squared	1.712146	Prob. Chi-Square(2)	0.4248

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

الجدول رقم 15 الإختبارات التشخيصية لبواقي النموذج الثالث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.264218	Prob. F(2,26)	0.2993
Obs*R-squared	2.658859	Prob. Chi-Square(2)	0.2646
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.100345	Prob. F(2,25)	0.9049
Obs*R-squared	0.222983	Prob. Chi-Square(2)	0.8945

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

بالإعتماد على النتائج الموضحة في الجداول (13)، (14)، (15)، يتبين لنا سلامة النماذج الثلاث من المشاكل القياسية، من حيث عدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي من الدرجة الثانية، وذلك استنادا إلى نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وكذا انقضاء فرضية عدم تجانس البتات للنماذج الثلاث، وذلك اعتمادا على نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH.

ثالثا: التفسير الاقتصادي للنماذج الثلاث (مناقشة النتائج)

- النموذج الأول: نلاحظ أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة طردية يستدل من هذا التقدير أن قيمة β هي موجبة وتقدر ب 14.59 هذا يعني أن معدلات سعر الصرف تؤثر طرديا على المعروض النقدي، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، كما أن زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحديترتب عليه حدوث ارتفاع في العرض النقدي بمقدار 14.59 وحدة، وتفسير ذلك أنه عند حدوث ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) فإنه سوف يتطلب زيادة عدد الوحدات النقدية التي يتم دفعها من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، كما أن

تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وهو ما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي .

- **النموذج الثاني:** يظهر لنا من خلال معامل سعر الصرف أن العلاقة عكسية بين المتغيرين، وبذلك على أن سعر الصرف يؤثر عكسيا على معدلات التضخم فإذا انخفض سعر الصرف بوحدة واحدة سيؤدي ذلك ارتفاع معدل التضخم ب 0.259، وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، حيث من المفروض أن انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة) يعني بالضرورة انخفاض معدل التضخم، وتفسير ذلك مرده إلى سياسة تخفيض الدينار التي انتهجتها الحكومة مما عكس ذلك على معدل التضخم خلال الفترة 1990-1996، وبعدها انخفض التضخم بشكل كبير نتيجة لبرامج التعديل الهيكلي التي تبنتها الدولة خلال الفترة اللاحقة، واستمرت السلطات في التخفيض التدريجي لسعر صرف الدينار مع التحكم في معدل التضخم معتمدة في ذلك على احتياجات الصرف من العملة الصعبة المتوفرة لديها، وهذا ما يفسر التناقض المشار إليه سابقا.
- **النموذج الثالث:** يظهر من خلال نموذج الانحدار المقدر أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية حيث أن قيمة β_1 نجدها سالبة بمقدار -0.228، هذا يعني أن سعر الصرف يؤثر عكسيا على معدلات الفائدة وأن زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه انخفاض في معدل الفائدة الحقيقي بمقدار 0.228%، فاستنادا للعلاقة التي تربط بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، حيث أن سعر الفائدة الحقيقي يتأثر سلبا بارتفاع معدل التضخم¹، وملاحظة لتطور المتغيرات الثلاث سعر الصرف، معدل الفائدة الحقيقي و معدل التضخم يتبين لنا أنه خلال السنوات التي عرفت تعديل سعر الصرف بشكل كبير لوحظ ارتفاع لمعدل التضخم بشكل اكبر مما انعكس سلبا على معدلات الفائدة الحقيقية (وصلت إلى 20% - سنة 1991)، وبعد عودة الاستقرار لأسعار الصرف تراجعت معدلات التضخم وأصبحت أسعار الفائدة موجبة ابتداء من سنة 1997.

¹ سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم

خلاصة لفصل

من خلال هذا الفصل تم عرض الدراسة القياسية لأثر سياسة الصرف على السياسة النقدية ، خلال الفترة الممتدة من (1990-2019) ، من خلال قياس أثر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على المؤشرات النقدية (العرض النقدي M2 والتضخم بالإضافة الى معدل الفائدة) ، وذلك بالإعتماد على معطيات احصائية مستخدمين في ذلك الأساليب الإحصائية للإقتصاد القياسي ، بإتخاذ معادلة الإنحدار الخطي البسيط كطريقة معتمدة ، وباستعمال أسلوب المربعات الصغرى للكشف عن العلاقة بين المتغيرات الدراسة وفي الأخير تم عرض مختلف النتائج وتفسيرها.



من خلال بحثنا هذا والذي إنطلقنا فيه من الإشكالية التالية : ما أثر سياسة الصرف على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ؟ تبين لنا أن سياسة الصرف كمتغير مستقل ، تؤثر على المؤشرات النقدية (العرض النقدي ، معدل الفائدة ، معدل التضخم) في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وقد شهدت الجزائر العديد من سياسات الصرف خلال نفس الفترة من أجل الحفاظ على الإستقرار النقدي وكان أهم تلك السياسات التخفيض الصريح لقيمة الدينار الجزائري ، أيضا السياسة النقدية عرفت تطورات وإصلاحات من خلال البرامج والمخططات التنموية المنتهجة من قبل الحكومة ، كل هذا يندرج تحت السياسة الإقتصادية التي قامت بها الدولة لمعالجة الإختلالات الناجمة عن تدهور أسعار البترول .

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : من خلال دراستنا للموضوع يتضح لنا أن لسياسة الصرف تأثير على المتغيرات النقدية داخل الإقتصاد إذ أصبحت من بين السياسات التي تنتهجها الدول للمحافظة على استقرار العملة الوطنية .
الفرضية الثانية: بالنسبة للإصلاح النقدي لسنة 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض ، حقق آثار إيجابية على المؤشرات النقدية للدولة الجزائرية ، حيث إرتفعت الكتلة النقدية M2 بمعدل 2.13% وعرف مستوى المديونية الخارجية استقراراً نسبياً.

الفرضية الثالثة : شرح طبيعة العلاقة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وكل من (العرض النقدي M2 ، ومعدل التضخم وأخيراً معدل الفائدة)

1- الإحتمال الأول والذي يقتضي أن التغير السالب في سعر الصرف يؤدي الى نقصان العرض النقدي M2 خاطئ ، إذ ان العلاقة بين هاذين المتغيريين طردية موجبة فبمجرد زيادة سعر صرف عملة ما يزيد العرض النقدي لها والعكس.

2- الإحتمال الثاني : والمتضمن فكرة أنه توجد علاقة طردية بين سعر صرف العملة ومعدل التضخم خاطئ ، إذ أن الدراسة أوضحت وجود علاقة عكسية بين المتغيريين ، وقد تم تفسير ذلك في الدراسة القياسية.

3- الإحتمال الثالث : والذي ينص على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل الفائدة غير صائب ، إذ ثبت وجود علاقة عكسية بين المتغيريين.

الفرضية الرابعة: من خلال الدراسة المطروحة يتضح لنا أن إثبات العلاقة بين سياسة الصرف والتي يلعب فيها سعر الصرف دوراً أساسياً ومؤشرات السياسة النقدية ممكن دراسته وإثباته إحصائياً بالإستعانة بنموذج الإنحدار الخطي البسيط ، إعتقاداً على طريقة المربعات الصغرى ، كما نلاحظ أن جميع النماذج المقترحة لدراسة العلاقة بين المتغيرات كلها ذات دلالة معنوية عند مستوى 5% وهي صالحة للدراسة القياسية .

النتائج المتوصل إليها من الدراسة:

- 1- عرفت الدولة الجزائرية أنظمة صرف عديدة بداية من نظام الصرف الثابت وصولاً إلى نظام الصرف المعموم المدار، والذي يقتضي تعويم العملة في سوق الصرف مع وجود رقابة نسبية عليها للحد من الهجمات التي قد تتعرض لها .
 - 2- إن اختيار الجزائر لنظام الصرف المرن المدار ما كان إلا نتيجة للتغيرات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي.
 - 3- هشاشة وضعف الدينار الجزائري وسرعة تأثره بالأزمات الاقتصادية
 - 4- عرفت الدولة الجزائرية برامج إصلاح اقتصادية عدة حاولت من خلالها تحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة ورفع مستوى النمو الاقتصادي الوطني وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها
 - 5- إن السياسة النقدية في الجزائر لم تأخذ مكانتها إلا بعد الإصلاح النقدي 1990 من خلال صدور قانون 90-10 والذي كان له دور كبير في تحقيق جملة من الأهداف التي سعت الدولة لتحقيقها .
 - 6- إن عدم الإستغلال الجيد والفعال لإحتياطي الصرف أثناء فترات الإنتعاش الاقتصادي يبين ضعف التسيير النقدي للدولة ما أدى إلى رجوع إرتفاع مستويات التضخم.
 - 7- إن تفسير طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والمؤشرات النقدية يختلف من مؤشر لآخر إذ أن إحداث تغيير على مستوى سعر الصرف بالإيجاب أو بالسلب فإن العرض النقدي يتأثر بنفس الدرجة ذالك لأن العلاقة بينهما طردية ، في حين نجد علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، كما نلاحظ نفس الأمر مع معدل الفائدة.
 - 8 - وجود علاقة غير مباشرة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة، حيث أدى تدهور سعر الصرف في التسعينات إلى ارتفاع معدل التضخم لينعكس ذلك سلباً على معدلات الفائدة.
- مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة:**
- 1- إن بعض نتائج الدراسات السابقة اغلبها نتائج نظرية ، أما نتائج دراستنا فكانت متفاوتة بين نتائج نظرية وأخرى قياسية .
 - 2- أكدت نتائج الدراسات السابقة أن برامج النمو الاقتصادي التي قامت بها الجزائر لم تحقق النتائج المرغوبة كون أن هذه الأخيرة بدأت عملية تنمية في ظل وجود معوقات غير متحكم فيها ، وهذا إتفق مع نتائج دراستنا.
 - 3- إن اغلب النتائج السابقة كانت نتائج عن السياسة النقدية والمالية ونتائج أخرى كانت عن ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من صادرات وواردات ، أما النتائج الحالية فكانت عن سياسة الصرف والسياسة النقدية أي أنها قامت بدراسة علاقة هذا المتغير مع مؤشرات الإقتصاد الداخلي وليس الخارجي.
 - 4- نتائج دراستنا الحالية أظهرت العلاقة بين متغير مستقل واحد ومجموعة من المتغيرات التابعة ، عكس بعض النتائج السابقة والتي بينت العلاقة بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة.

5- إتفقت نتائج الدراسات السابقة مع النتائج الحالية في وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم.
التوصيات :

- 1- العمل على الاستفادة من عمليات الإصلاح النقدي من خلال إتباع سياسات نقدية من شأنها تحقيق الإستقرار الداخلي والخارجي للدولة ما يعزز قوة إقتصادها ويساهم في إستقرار سعر صرف عملتها.
 - 2- ضرورة الإهتمام الجيد و الفعال بإدارة سعر صرف الدينار الجزائري والعمل على تقويته من خلال الإستمرار في التحرير التدريجي له.
 - 3- ضرورة القضاء على السوق الموازية للصرف، وذلك بإنشاء مكاتب للصرف لإستيعاب كتلة نقدية ضخمة متداولة في السوق الموازية.
 - 4- إعطاء بنك الجزائر الإستقلالية في إدارة السياسة النقدية مع ضرورة الإدارة الجيدة لإحتياطي الصرف .
 - 5- العمل على تفعيل وتقوية تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف البنينية بغية تحقيق الإستقرار في أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى.
- آفاق الدراسة :

لقد تم وضع هذه الآفاق بهدف إتمام الدراسة الحالية والتي يمكن أخذها كمواضيع بحوث مستقبلية وهي كالتالي :

- 1-دراسة أثر قناة سعر الصرف بإعتبارها أحد أدوات السياسة النقدية وآثارها على الإقتصاد النقدي للدولة.
- 2- التنسيق بين سياسة الصرف والسياسة النقدية للنهوض بالإقتصاد الوطني .
- 3- مساهمة إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية في تحقيق الإستقرار النقدي.
- 4- تأثير سعر صرف الدينار الموازي على الإقتصاد الجزائري.
- 5- واقع سعر صرف الدينار الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط .

المراجع والمصادر

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

أولاً: القرآن الكريم

1-سورة المجادلة الآية (11).

2-سورة النمل الآية (19).

ثانياً: الكتب

3-أمين صيد ،سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ،الطبعة الأولى مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ،1432هـ-2013م .

4-الأخضر أبو علاء عزي ، الواقعية النقدية في بلد بترولي،دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2013.

5-السيد متولي عبد القادر ،اقتصاديات النقود والبنوك،الطبعة الأولى ، دار الفكر الناشر، عمان ،الأردن ،1431هـ،2010م.

6- الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة الى التجربة الجزائرية، الطبعة السابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جيجل2010.

7-الطاهر القانة ،اقتصاديات صرف النقود والعملات، الطبعة الأولى ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،القبة القديمة ،الجزائر ،1430هـ-2009م.

8-بلعوز علي ،محاضرات في النظريات والسياسة النقدية ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر، 2008.

9- حسن علي بخت وسحر فتح الله،الإقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان الأردن ، 2018.

10- حامد الشمرتي ومؤيد الفضل،الأساليب الاحصائية في اتخاذ القرار (تطبيقات في منظمات اعمال انتاجية وخدمية)، بدون طبعة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان 2005.

11- خالد محمد السواعي ،Eviews والإقتصاد القياسي، الطبعة الأولى ، دائرة المكتبة الوطنية،عمان الأردن 2012.

12- دردوري لحسن لقيطي الأخضر،أساسيات المالية العامة ، الطبعة الأولى، دار حميترا للنشر والترجمة القاهرة مصر ، 2018.

13-رواء زكي الطويل،محاضرات في الإقتصاد السياسي، الطبعة الأولى ،دار الزهران للنشر والتوزيع ، جامعة الموصل ،العراق2013.

- 14 - رمزي محمود، التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الإقتصاد القومي، طبعة 2019، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
- 15- زكرياء الدوري وياسر السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2013 .
- 16- صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية (المفهوم -الأهداف-الأدوات)،دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرةمصر، 2005.
- 17- عبد القادر خليل ،مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي إضائات تحول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية ومقارباتكمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر، 20142016.
- 18- عبد المجيد قدي ،مدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنونالجزائر، 2003.
- 19- عبد القادر بحيح،الشامل لتقنيات أعمال البنوك ،دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع الإشارة الى الإقتصاد البنكي الكلاسيكي،الطبعة الثانية ، منشورات دار الخلدونية ،القبة القديمة، الجزائر ،1438هـ-2017م.
- 20- علي عصام اليارو ،أسعار صرف العملات معالجة أزوماتها من خلال التجارب الدولية،الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،2019.
- 21- عبد الرزاق بن الزاوي ،سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن 2018.
- 22- عاطف عبد الرفوع / الإحصاء التربوي،الطبعة الثانية ،جامعة حسين بن طلال ،عمان الأردن، 1437هـ/2016م
- 23 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة ،طبعة 1425 ربيع ثاني ، يونيو 2004م.
- 24- عدنان داود محمد العذاري ،الإقتصاد القياسي نظرية وحلول، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع ، 1431 هـ ، 2010م.
- 25- عدنان داود محمد العذاري ،الاقتصاد القياسي نظرية وحلول (تطبيق باستخدام برنامج Minitab Release 14 ، الطبعة الاولى ، دار جرير للنشر والتوزيع ، 1431 هـ - 2010 م.
- 26- محد ضيف الله القاطايري ،دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية (نظرية تحليلية،قياسية)،الطبعة الأولى ، جامعة أيسوط ، كلية الطب ، قسم الإقتصاد اليمن ،1432هـ-2011م
- 28 - مؤيد عبد الحسن الفضل ،الإحصاء المقدم في دعم القرار بالتركيز على منظمات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان الأردن 2007.

29- محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر 2011.

30- هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع أرسلان ، النقود والمصارف والنظرية الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع -عمان الأردن ، 2014.

31 - وليد العايب ،لحلو بوخاري ،اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية،دار المنهل اللبنانية للنشر 2014.

ثالثاً : الأطروحات و الرسائل الجامعية

1/ الأطروحات :

32 - بن عبد الفتاح دحمان،السياسة النقدية ومدى فاعليتها في ادارة الطلب الكلي -دراسة حالة الإقتصاد الجزائري،أطروحة دكتوراه دولة في الإقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية ،جامعة الجزائر،2004م.

33-سيد أمير زهرة ،انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الإقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2018 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية أدرار، 2017-2018.

34 - عبد الحميد مرغيت،ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف 2017-2018.

2/الرسائل الجامعية :

35 -بغداد زيان ،تغيرات سعر صرف اليو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية دولية ،مدرسة دكتوراه جامعة وهران.

36- جعفري عمار،اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة صرف الدولة ،دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر (1990-2010) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013.

37- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011م.

38- خديجة حساين دواجي، دراسة احصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014-2015م.

39- ملازم زين الدين، سدايرية فيصل، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية (1990-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي قالم، 2012-2013.

رابعاً : المحاضرات

40- خليط الطاهر، محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016-2017.

41- عدنان الصوني، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء.

خامساً : المجالات

42- احمد سماحي، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم فيالجزائر (دراسة قياسية للفترة 2002-2016)، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة تلمسان الجزائر، 2018.

43- بالقاسم عباس، الإقتصاد القياسي، مجلة جسر التنمية، العدد الحادي والخمسون، مارس 2006، المعهد العربي للتخطيط.

44- بلوافي محمد، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي لتامنغاست، الجزائر، 2012.

45- حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة اهل البيت، العدد الأول، 8 مارس 2005، كربلاء العراق.

- 46- حسين توكل احمد فضل ،أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الإستقرار بسعر الصرف في السودان 1980هـ-2014م، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية ، المجلد الأول 1438هـ-2016م جامعة الحدود الشمالية .
- 47- صباح نوري عباس، أثرتضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005، العدد السابع عشر 2008 ، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة.
- 48-مجلة الإقتصاد والمالية ، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف ،حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، المجلد رقم 1 العدد الثاني ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- 49- شعيب بنووة و خياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف بالجزائر (نمذجة قياسية للدينار الجزائري)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، 5-2011 ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان.

سادساً : الملتقيات

- 50- الملتقى الدولي الثاني ،الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية.

سابعاً : التقارير

- 51- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2002 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر.
- 52- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة جويلية 2005.
- 53- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2007 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة جويلية 2008.
- 54- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة سبتمبر 2009.
- 55- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة جويلية 2011.
- 56- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة اكتوبر 2012.

- 57- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة نوفمبر 2013.
- 58- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة نوفمبر 2014.
- 59- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، طبعة نوفمبر 2016.
- 60- بنك الجزائر ،حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017.
- 61- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر- طبعة جويلية 2018.
- 62- التقرير السنوي للبنك المركزي 2013.
- 63- التقرير السنوي للبنك المركزي 2015.
- 64-الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2012 ، 2014 نشرة 2015.
- 65-الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2015 -2017- نشرة 2018.
- 66- وكالة الأنباء الجزائرية.

ثامناً : المراجع الأجنبية

- 67 - Adelekeomolade-haroldNjralawa-mohetary policy transmis and Groyth ofthe monufaactor in Aljeria(Nigeria- south Africa
- 68 - Alexis Jaquemin et Auters, **fondements d'économie politique**, De Boeck universitaire, Bruxelles, 2001
- 69 -Amina Lahreche, **l'économie mondiale** , édition la découverte, paris, 1999
- 70-CARLOS CARVALHO – FERNANDA NECHIO-(**do people enderstand monetarypolicy ?**)april2014.
- 71 -Filardo-Gabriele - Jeffery Amato –Andrew-Goetz von Peter and Feng Zhu-**Research on ExchangeRates and Monetary Policy : an Overvie** –Jun2005
- 72-SGB Henry,U.0.K.**Monetary Policy:Observations on its Theory and Practice**,July 2013
- 73 - Gérard Duthil, William Marios, **politiques économiques**, Ellipeses, Paris, 2000

تاسعاً : المواقع الإلكترونية.

74-<https://ar.knoema.com>

75-www.andi.dz

76-www.tsa-algerie.com

77-<https://ar.tradingeconomics.com>

78-www.bank-of-algeria.dz

79-<https://www.bis.org/>

80-<https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>



الملحق رقم (1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2019-1990)

السنة	نسبة صرف دج / الدولار \$	نسبة صرف دج / الأورو £
2001	77.2647	69.2002
2002	79.6850	75.3573
2003	77.3683	87.4644
2004	72.6459	89.6425
2005	73.3669	91.3211
2006	72.6459	91.2447
2007	69.3644	95.0012
2008	64.5810	94.8548
2009	72.6467	101.2979
2010	74.3199	103.4953
2011	72.8537	102.2154
2012	77.5519	102.1627
2013	79.3809	105.4374
2014	80.56	106.91
2015	100.46	111.44
2016	109.47	121.18
2017	96.110	125.32
2018	62,116	137.69
2019	118.61	134.80

الملحق رقم : (2) نتائج التقدير للنماذج الثلاث
النموذج الأول:

Dependent Variable : M2
Method : Least Squares
Date : 06/13/20 Time : 14 :58
Sample : 1990 2019
Included observations : 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	14.5928	25.77513	5.648579	0.0000
C	-42.646	1912.357	-2.233708	0.0337
R-squared	0.532605	Meandependent var		5769.650
Adjusted R-squared	0.515912	S.D. dependent var		5549.824
S.E. of regression	3861.370	Akaike info criterion		19.41977
Sumsquaredresid	4.17 ^E +08	Schwarz criterion		19.51319
Log likelihood	-289.2966	Hannan-Quinn criter.		19.44966
F-statistic	31.90645	Durbin-Watson stat		1.852649
Prob(F-statistic)	0.000005			

معادلة تقدير النموذج الأول: $M2 = -42.546 + 14.5928 EXR$

النموذج الثاني:

Dependent Variable : INF
Method : Least Squares
Date : 06/13/20 Time : 14 :52
Sample : 1990 2019
Included observations : 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	-0.259766	0.040275	-6.449775	0.0000
C	26.28028	2.988171	8.794771	0.0000
R-squared	0.597699	Meandependent var		8.364667
Adjusted R-squared	0.583331	S.D. dependent var		9.347216
S.E. of regression	6.033620	Akaike info criterion		6.496912
Sumsquaredresid	1019.328	Schwarz criterion		6.590325
Log likelihood	-95.45368	Hannan-Quinn criter.		6.526795
F-statistic	41.59959	Durbin-Watson stat		1.619504
Prob(F-statistic)	0.000001			

معادلة تقدير النموذج الثاني: $INF = 26.28028 - 0.259766EXR$

النموذج الثالث:

Dependent Variable : IR
 Method : Least Squares
 Date : 06/13/20 Time : 14 :59
 Sample : 1990 2019
 Included observations : 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	-0.228028	0.057937	3.935769	0.0005
C	6.54441	4.298604	-3.848786	0.0006
R-squared	0.356178	Meandependent var		-0.817667
Adjusted R-squared	0.333184	S.D. dependent var		10.62911
S.E. of regression	8.679606	Akaike info criterion		7.224170
Sumsquaredresid	2109.396	Schwarz criterion		7.317583
Log likelihood	-106.3625	Hannan-Quinn criter.		7.254053
F-statistic	15.49028	Durbin-Watson stat		1.751910
Prob(F-statistic)	0.000499			

$$IR = 6.54441 - 0.228208 EXR$$

معادلة تقدير النموذج الثالث:

الملحق رقم: (3) الإختبارات التشخيصية لبواقي التقدير

الإختبار التشخيصي للنموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.932423	Prob. F(2,26)	0.0711
Obs*R-squared	5.521614	Prob. Chi-Square(2)	0.0632

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.048904	Prob. F(2,25)	0.0653
Obs*R-squared	5.490375	Prob. Chi-Square(2)	0.0642

الإختبار التشخيصي للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	11.13912	Prob. F(2,26)	0.0543
Obs*R-squared	13.84365	Prob. Chi-Square(2)	0.0510

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.814133	Prob. F(2,25)	0.4544
Obs*R-squared	1.712146	Prob. Chi-Square(2)	0.4248

الإختبار التشخيصي للنموذج الثالث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.264218	Prob. F(2,26)	0.2993
Obs*R-squared	2.658859	Prob. Chi-Square(2)	0.2646

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.100345	Prob. F(2,25)	0.9049
Obs*R-squared	0.222983	Prob. Chi-Square(2)	0.8945

أثر سياسة الصرف على السياسة النقدية حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)

The Impact of Exchange Rate on Monetary Policy in Algeria

An Empirical Study for the period (1990-2019)

By:OUAINIzohra;TALBIhoudaSupervisor:SADDIKI Abdelkrim

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى تأثير سياسة الصرف في الجزائر على السياسة النقدية من خلال دراسة قياسية للفترة 1990-2019. تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي بأسلوب كمي في الجانب التطبيقي. ولإبراز هذه العلاقة بين متغيرات الدراسة تم استخدام نموذج الإنحدار الخطي السيط على طريقة المربعات الصغرى العادية، بين النموذج المقدر وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء الإحصائية، أما معامل التحديد فقد بين وجود علاقة تفسيرية بين كل من سعر الصرف و (الكتلة النقدية M2 ومعدل التضخم وسعر الفائدة)، كما أكدت إحصائية فيشر أن معاملات النموذج ذات دلالة معنوية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الصرف ، العرض النقدي M2، معدل الفائدة.

Abstract:

This study aimed to determine the impact of the exchange rate policy in Algeria on monetary policy through an empirical study for the period 1990-2019. The descriptive approach was adopted in the theoretical part while the analytical approach in a quantitative manner in the applied part. To highlight this relationship between the study variables, a linear regression model was estimated through the ordinary least squares method. The estimated model indicated the existence of a first-degree auto-correlation between residuals. As for the coefficient of determination, it showed a clear explanatory relationship between both the exchange rate and (M₂ monetary mass, inflation rate and interest rate), as statistically confirmed that the model parameters are of statistical significances.

Keywords: Exchange Rate Policy; Monetary Mass M₂; Inflation Rate .